المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- قطاع الفلاحة-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2020

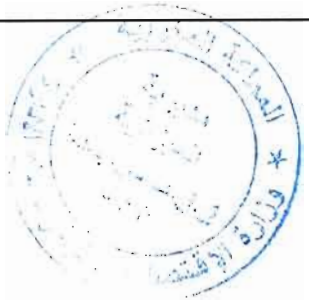

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 4

1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 5

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020..... 13

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج..... 15

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 17

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 22

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 24

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 29

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 31

الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 35

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة..... 36

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 36

2. مسؤول البرنامج..... 41

3. المتدخلين في القيادة..... 41

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 42

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث..... 51

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 51

2. مسؤول البرنامج..... 53

3. المتدخلين في القيادة..... 53

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 53

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية..... 61

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 61
2. مسؤول البرنامج..... 63
3. المتدخلين في القيادة..... 64
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 64
برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية..... 70
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 70
2. مسؤول البرنامج..... 71
3. المتدخلين في القيادة..... 71
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 72
برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة..... 78
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 78
2. مسؤول البرنامج..... 78
3. المتدخلين في القيادة..... 78
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 79
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 84
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 85
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 85
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 87
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 88
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 89

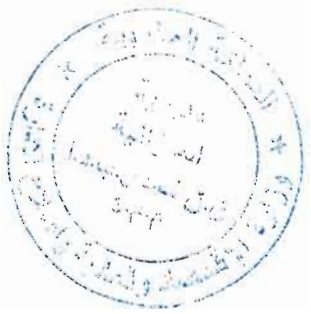

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تهدف استراتيجية مخطط المغرب الأخضر إلى تسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين، وتعتمد على مبادئ عامة تأخذ بعين الاعتبار:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية من خلال إبرام العديد من عقود البرامج؛
- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية وكذا النهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين؛
- عدم استبعاد أي جهة عبر تنفيذ اهداف مخطط المغرب الأخضر بما يتفق في نفس الوقت مع الخصوصيات المحلية ومع التوجهات الوطنية من خلال توقيع مخططات فلاحية جهوية؛
- تبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم مجموعة من الانجازات المتعلقة بترشيد الموارد، تحسين التمويل، تدبير المخاطر، إنعاش الصادرات، وتحسين التسويق الداخلي....الخ.

وترتكز هذه الاستراتيجية على دعامتين رئيسيتين:

- **الدعامة الأولى**: هدفها تعزيز وتنمية فلاحة ناجعة تستجيب لقواعد السوق، وذلك بفضل موجة جديدة من الاستثمارات الخاصة المنتظمة حول نماذج حديثة كالتجميع.
- **الدعامة الثانية**: ترمي إلى تنمية مقاربة موجهة أساسا لمحاربة الفقر من خلال الرفع من دخل صغار الفلاحين.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد. وتتمحور أهدافها حول:

- الرفع من الناتج الداخلي الخام الفلاحي (+60 إلى 90 مليار درهم)؛
- خلق أكثر من 1 إلى 1.5 مليون يوم عمل؛
- تحسين دخل الفلاحين من خلال مضاعفة دخل 3 ملايين قروي؛
- الرفع من قيمة الصادرات الى حدود 44 مليار درهم في افق 2020؛
- تدبير معقلن للموارد المائية (اقتصاد 20 إلى 50 في المائة).

ويحتل الاستثمار الخاص مركز معادلة استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، مرفوقا بالدعم العمومي. وتندرج مشاريع مخطط المغرب الأخضر ضمن نظرة شمولية للرفع من الإنتاج والتسويق، مما ينعكس ايجابيا على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

وفي هذا الصدد، فقد عرف متوسط معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الفلاحي PIBA منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر ارتفاعا إيجابيا يصل إلى 5,3 % سنويا. حيث ارتفعت من 77 مليار درهم في سنة 2008 إلى 126 مليار درهم في سنة 2018. وقد ساهم مخطط المغرب الاخضر بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتحديث الفلاحة.

ولضمان التجسيد الفعلي لهذه المشاريع، اعتمد مخطط المغرب الأخضر عدة تدابير وأوراش، ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:

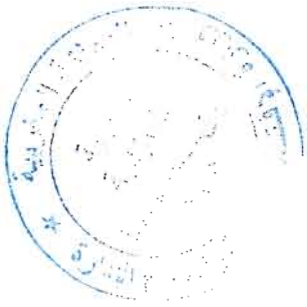

- الإصلاحات المؤسساتية؛
- برامج الري؛
- التعاقد حول الأهداف بين الدولة ومهنيي القطاع؛
- إصلاح صندوق التنمية الفلاحية؛
- تشجيع التجميع؛
- الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية؛
- إحداث أقطاب فلاحية؛
- تطوير المنتوجات المحلية وإقامة منصات الخدمات اللوجستيكية؛
- تنمية قطاع الصناعات الغذائية؛
- تحسين شروط الإطار والأعمال التجارية ومناخ الاعمال.

الإصلاحات المؤسساتية:

تم اعتماد إصلاحات شاملة في إطار مخطط المغرب الأخضر، والتي سيكون لها انعكاس جد إيجابي على كافة السلاسل الفلاحية، وتتلخص أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

- إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مع منح الكثير من الصلاحيات على مستوى الجهات في إطار سياسة القرب. وابتداء من سنة 2016 تم تقليص عدد المديريات الجهوية للفلاحة من 16 الى 12 جهة، وذلك تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد؛
- اعادة تنظيم المخططات الفلاحية الجهوية تماشيا مع التقسيم الجهوي الحديث، وكذا تحيينها من طرف مصالح الوزارة. وتمثل هذه المخططات التجسيد الخاص بكل جهة لمخطط المغرب الأخضر على مستوى المشاريع والاستثمارات والشغل والتصدير، وكذا نهج مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي؛
- خلق وكالة التنمية الفلاحية لتشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي، كما تلعب دور الوساطة لانطلاق المشاريع المنبثقة عن المخطط الفلاحي الجهوي؛

- خلق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية، الذي يعهد له مهمة تقنين ومراقبة جودة المواد الغذائية والمعايير الصحية وإصدار قانون للأمن الصحي للمواد الغذائية، والذي يعد كذلك اداة فعالة لتنظيم وهيكلة قطاع الصناعة الفلاحية؛
- خلق وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، لتنمية مؤهلات هذه المناطق؛
- إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية مع تمثيلية جهوية، وكذا اصدار القانون المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص؛
- خلق مديرية مركزية تعنى بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، في إطار تشاركي ومندمج مع مختلف الوزارات وباقي المتدخلين.

برامج الري:

يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية كبرى لترشيد وعقلنة استعمال مياه السقي لتحسين الإنتاجية واستقرار الإنتاج في سياق مناخ متغير. وفي هذا الصدد، تم إطلاق ثلاثة أوراش كبرى مهيكلة تهم:

- **البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي:**

الذي يهدف التحويل إلى السقي الموضعي (بالتنقيط) على مساحة إضافية تناهز 550 000 هكتار في أفق 2020، مما سيمكن من تثمين 1,4 مليار متر مكعب سنويا واقتصاد من 20 إلى% 50 من المياه في افق 2020. وقد مكن هذا البرنامج من تجهيز 560 ألف هكتار بتقنية السقي بالتنقيط الى غاية نهاية 2018، مما مكن من اقتصاد 1,6 مليار متر مكعب من مياه السقي.

- **برنامج توسيع الري على سافلة السدود:**

ويهدف هذا البرنامج الى انشاء مجالات جديدة للسقي وتعزيز الري في المجالات السقوية الحالية والقائمة حول السدود المنجزة أو في طور الإنجاز او المبرمجة على مساحة 160 ألف هكتار في أفق 2020. وقد بلغت المساحة المنجزة اوفي طور الإنجاز في إطار هذا البرامج الى نهاية 2018 حوالي 82 ألف هكتار.

ويعتبر الإعداد الهيدروفيلاحي لمجالات السقي، النهج الأنجع لتثمين الموارد المائية المعبئة بالسدود، مما يمكن من التقليص من أثار التغيرات المناخية على الانتاج الفلاحي وذلك عبر استثمار فلاحي مكتف.

- **الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الري:**

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري إحدى أهم الركائز التي تبنتها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لهيكلة قطاع الري بالمغرب في إطار مخطط المغرب الأخضر، والرامية إلى البحث عن أساليب وطرق جديدة لتمويل المشاريع التي لها صلة بتعبئة الماء بما في ذلك المياه الغير التقليدية كمياه البحر.

وقد مكنت برامج الري من تجهيز 750 ألف هكتار لفائدة 220 ألف مستفيد. وكذا اقتصاد 2,1 مليار متر مكعب من مياه السقي.

التعاقد حول الأهداف بين الدولة ومهنيي القطاع:

على مستوى سلاسل الإنتاج تم توقيع 19 عقود-برامج بين الدولة والمهنيين تهم:

- **بالنسبة للإنتاج النباتي:** سلاسل السكر والحوامض والحبوب والبذور والخضراوات والنخيل والزيتون والزراعات الزيتية والأشجار المثمرة وأشجار الأركان والورود والزعفران والفلاحة البيولوجية والأرز.
- **بالنسبة للإنتاج الحيواني:** سلاسل الحليب واللحوم الحمراء وتربية الدواجن وتربية الإبل وتربية النحل.

ولتعزيز المكاسب وتدبير عقود البرامج وتتبع جدول أعمالها، قامت الوزارة بوضع آلية إدارة وتسيير المشاريع (PMO). وتشكل هذه الالية نظام فعال لضمان التنفيذ السليم للعقود-برامج، وفي هذا الإطار تنعقد مجموعة من الاجتماعات بين الإدارة والمهنيين قصد تتبع وتنفيذ التزامات الطرفين.

وفي إطار الشراكة بين الدولة والمهنيين ولضمان انجاز أهداف العقود-برامج المبرمة، واكبت الحكومة إحداث تنظيمات بيمهنية، ووضعت إطار تشريعي ملائم (القانون رقم 12-03 المتعلق بالهيئات البيمهنية للفلاحة والصيد البحري (، بغية الوصول إلى تنظيم أمثل للفاعلين على امتداد سلسلة القيم وتمكين هذه الهيئات من التوفر على موارد مالية خاصة ودائمة، تسمح لها بتمويل أنشطتها ومختلف برامج تنمية سلاسل الإنتاج. وللإشارة فقد تم الاعتراف الى حد الان ب 13 هيئات بيمهنية.

إصلاح صندوق التنمية الفلاحية:

لضمان مواكبة أمثل لمخطط المغرب الأخضر، شرعت الدولة في إصلاحات شمولية لنظام الدعم والتحفيزات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وذلك بهدف تحسين مساهمة هذا الصندوق في توسيع الاستثمارات الفلاحية لكافة السلاسل الانتاجية.

ويرمي إصلاح نظام الدعم إلى تقوية المساعدات في سياق منسجم مع الالتزامات المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية وعقود البرامج والتحفيز على الاستثمار الخاص وكذا ملائمة الدعم مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الإنتاج، بالإضافة إلى التحفيز والتشجيع القوي خاصة لمشاريع التجميع.

ويتم تحديث هذا النظام كلما دعت الحاجة لذلك عبر إدخال تكنولوجيات جديدة لدعم دينامية القطاع الفلاحي.

تشجيع التجميع:

من اجل التغلب على مشكل التجزئة العقارية وتحسين عملية حصول الفلاحين الصغار والمتوسطين على المعدات التكنولوجية وتقنيات الإنتاج الحديثة والتمويل الكافي لإدماجهم ضمن اقتصاد السوق، تم اعتماد مبدأ التجميع كنموذج مبدع للتنمية والتنظيم وآلية فعالة لإنعاش الاستثمارات، ويعتبر التجميع شراكة رابحة بين المنبع الإنتاجي والمصب الصناعي والتجاري.

وقد تمت المصادقة على القانون المتعلق بالتجميع الفلاحي سنة 2012، بغية توضيح وضبط أدوار كل متدخل في نظام التجميع وضمان الحقوق والواجبات لكل طرف من خلال إنشاء هيئات التحكيم المتخصصة.

الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية:

تعتبر عملية الشراكة حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة خيارا استراتيجيا يهدف إلى استغلال أمثل لهذه الأراضي والى إطلاق مشاريع فلاحية مندمجة من شأنها تطوير أهم السلاسل الفلاحية وخلق فرص الشغل في العالم القروي. وفي إطار هذه العملية يتم كراء أراضي الدولة للمستثمرين بعقود كراء طويلة الأمد، قد تصل الى 40 سنة وبأسعار تفضيلية.

إحداث الأقطاب الفلاحية:

لتسويق وتثمين المنتوجات الفلاحية في أحسن الظروف، توقع المغرب الأخضر إحداث 7 أقطاب فلاحية على مستوى كل من جهة مكناس والمنطقة الشرقية وتادلة وسوس والحوز والغرب واللوكوس، والتي تتوفر على فضاءات لتحويل وتلفيف وتثمين المنتوجات الفلاحية قبل توجهها إما للسوق الداخلي أو للتصدير. كما تضم محطات لوجيستيكية وخدماتية وكذا شباك وحيد لتسهيل تصدير المنتوجات الفلاحية إلى الخارج. وتهدف هذه الأقطاب إلى تقوية تنافسية المقاولات ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية، مما سيمكن من اندماج أفضل لمجموع السلاسل الإنتاجية وكذا الرفع من مردوديتها. وللإشارة فقد تم الانتهاء من إنجاز قطبي كل من مكناس وبركان وهما في طور التسويق.

تطوير المنتوجات المحلية وإقامة منصات الخدمات اللوجستيكية:

وعيا بالدور الذي تلعبه المنتجات المحلية كقاطرة للتنمية وخلق الثروة خاصة بالمناطق النائية، حظيت المنتجات المجالية باهتمام خاص من قبل مخطط المغرب الأخضر، فقد تم اعتماد استراتيجية تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للفلاحين الصغار وتمكينهم من تحسين مستواهم التقني والمعرفي في الميدان الفلاحي وبالتالي تحسين مدخولهم. وكجزء من تحقيق هذه الاستراتيجية تم إنشاء منصات لوجستيكية تجارية جهوية مخصصة لهذه المنتوجات بهدف الترويج لها على الصعيد الوطني والدولي، من أجل ضمان التوزيع والتسويق الأمثل. وفي هذا الإطار تم بناء الفضاءين اللوجستيكيين بمكناس والحسيمة الخاصين بتسويق المنتوجات المحلية، والثالث في مرحلة التحضير لإطلاق مشروع منصة في أكادير.

تنمية قطاع الصناعات الغذائية:

نظرا للأهمية التي يحظى بها قطاع الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم انجاز دراسة لتحديد استراتيجية تنمية قطاع الصناعات الغذائية في إطار مخطط المغرب الأخضر وتهدف هذه الدراسة الى تنمية قطاع الصناعات الغذائية وتثمين الإنتاج الفلاحي وضمان استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وكذا تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على عقد-برنامج لتنمية قطاع الصناعات الغذائية 2017-2020 وذلك على هامش المناظرة الوطنية التاسعة للفلاحة. ويهدف هذا العقد-برنامج الى تطوير الصناعات الغذائية بالمغرب وتسريع الإدماج بين سلاسل الإنتاج وسلاسل التحويل والتصنيع والتثمين ويهدف الى تطوير الصناعات الغذائية بالمغرب وكذا ضمان استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، وذلك بغلاف مالي يناهز12 مليار درهم، منها 4 ملايير درهم ممولة من طرف الدولة. ويتوخى كذلك خلق 371 وحدة صناعية جديدة وحوالي 40 ألف منصب شغل إضافي في مجال الصناعة الغذائية وقيمة مضافة إضافية تقدر ب 13 مليار درهم.

تحسين شروط الإطار والأعمال التجارية ومناخ الاعمال:

تحسين ظروف ولوج الأسواق الوطنية والدولية عبر:

- الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الاوربي والمفاوضات بشأن اتفاقية للتبادل الحر مع كندا؛
- الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإنعاش المنتجات المحلية؛
- وضع نظام للتتبع اليومي لأثمان المنتجات الفلاحية بأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية؛
- إعداد الإصلاحات الهيكلية للأسواق الوطنية.

التمويل والولوج إلى المدخلات:

يمكن أن نسجل على هذا المستوى ما يلي:

- تحسين استعمال المدخلات من بذور وأسمدة ومبيدات من أجل الرفع من الإنتاجية؛
- المساهمة الفعلية لمانحي القروض الدوليين والمحليين، حيت تم تعبئة ما يزيد عن 33,8 مليار درهم لفائدة مشاريع مخطط المغرب الأخضر المنجزة من طرف الوزارة؛
- توقيع اتفاقيات مع البنوك الشريكة من اجل المواكبة المالية للاستثمارات الخاصة في القطاع (القرض الفلاحي والبنك الشعبي والتجاري وفابنك والشركة العامة المغربية للأبناك،...)؛

- اعتماد نظام جديد للتأمين الفلاحي، بغية التدبير الأمثل للمخاطر والتقلبات المناخية، ما يمكن من توفير تغطية حقيقية لمختلف ربوع المملكة، تشمل أهم المخاطر، لأهم السلاسل مثل الحبوب والقطاني.

▪ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

يلتزم قطاع الفلاحة برفع تحديات التنمية الفلاحية المستدامة والمنصفة والتنافسية على الصعيدين الوطني والدولي، ويهتم بشكل خاص بالمرأة القروية بهدف الحد من عدم المساواة بين الجنسين والمساهمة بطريقة فعالة في تطوير وتحديث الفلاحة المغربية. وفي هذا الإطار، وضعت استراتيجية مخطط المغرب الأخضر العنصر البشري في صلب اهتماماتها من خلال تبني منهج يضمن المساواة لاستفادة جميع الفئات الاجتماعية من مختلف برامج ومشاريع التنمية الفلاحية دون أي تمييز على أساس النوع الاجتماعي.

كما تمت بلورة استراتيجية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مشاريع وبرامج التنمية الفلاحية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. ويعتمد على ستة محاور رئيسية:

- التعزيز المؤسساتي للنوع الاجتماعي والحكامة؛
- تعزيز القدرات في مجال مقاربة النوع الاجتماعي؛
- إدماج النوع الاجتماعي في تخطيط برامج ومشاريع التنمية الفلاحية؛
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء بمختلف القطاعات الفلاحية؛
- تطوير الشراكة الوطنية والدولية في مجال النوع الاجتماعي؛
- التتبع والتقييم لإدماج النوع الاجتماعي.

ومن أجل تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية، تمت تقوية دور مصالح قطاع الفلاحة عبر:

- تعيين مديرية التعليم والتكوين والبحث نقطة ارتكاز على صعيد الوزارة لتعزيز مأسسة النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي؛
- إحداث قاعدة معطيات النوع الاجتماعي تضم 50 أطر)نقط الارتكاز(يمثلون المصالح المركزية والجهوية للوزارة وذلك من أجل تتبع وتنسيق كل النشاطات المتعلقة بعملية إدماج النوع الاجتماعي ويتم تحيينها باستمرار؛
- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في بلورة مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر؛
- إنجاز دورات تكوينية لفائدة نقط الارتكاز التابعة للوزارة، من أجل تقوية قدراتها واكتساب الأدوات اللازمة لإدماج النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي (2017-2018-2019) حيث استفاد حوالي 300 إطار؛

- إنجاز دراسة حول النهوض بالمقاولة الفلاحية النسوية بالقطاع الفلاحي بالمغرب (2017) مع تنظيم ندوة لتقديم نتائج هذه الدراسة؛
- إنجاز دراسة حول وضع نظام للحكامة وبرنامج تواصلي لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي (2019)؛
- تأهيل منظومة التعليم والتكوين الفلاحي على أساس الإنصاف والمساواة مع ترسيخ ثقافة المقاولة الفلاحية؛
- تنظيم تظاهرات وندوات ولقاءات من أجل التواصل والتفاعل وتبادل التجارب في إدماج النوع الاجتماعي؛
- بث برامج إذاعية وكبسولات تهم التحسيس بالنوع الاجتماعي (28 برنامج وكبسولة حول النوع الاجتماعي والمقاولة النسائية) لإبراز دور المرأة في المناطق القروية وجهود الوزارة في تشجيع روح المقاولة الفلاحية النسائية، كما تم تنظيم تظاهرات وندوات ولقاءات من أجل التواصل والتفاعل وتبادل التجارب.

خلال سنة 2020 يتوقع إنجاز الأنشطة التالية:

- برمجة وإنجاز دورات تكوينية لتقوية القدرات في مجال مقاربة النوع لفائدة نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي التابعة للهياكل المركزية والجهوية والمؤسسات تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- تقوية القدرات في مجال المقاولة وحكامة تسيير التعاونيات لفائدة النساء القرويات المنخرطات في التنظيمات المهنية من أجل إنعاش روح المبادرة لدى النساء وأيضا تعزيز استقلاليتها من خلال المشاريع المدرة للدخل؛
- إنتاج وصلات إعلامية ووسائل سمعية بصرية ومكتوبة في مجال النوع الاجتماعي؛
- تنمية الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي في كل ما يتعلق بإدماج ومقاربة النوع في إطار مشاريع متعددة خصوصا فيما يتعلق بالتنمية القروية ومياه الري.

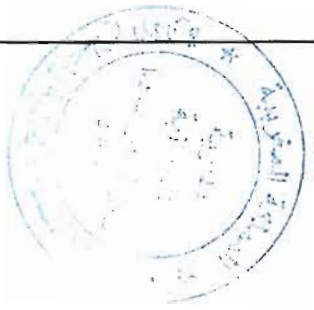

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020/ قانون المالية للسنة 2019
الموظفون	588 703 000	728 432 000	23,74
المعدات والنفقات المختلفة	2 308 146 000	2 222 300 000	-3,72
الاستثمار	9 885 000 000	10 812 000 000	9,38
المجموع	12 781 849 000	13 762 732 000	7,67

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	728 432 000					
المعدات والنفقات المختلفة	2 222 300 000	30 300 000	30 000 000			
الاستثمار	10 812 000 000	16 000 000	16 000 000			
المجموع	13 762 732 000	46 300 000	46 000 000	3 594 000 000	3 050 000 000	14 307 032 000

▪ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- مؤسسات التكوين التقني الفلاحي

- المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق التنمية الفلاحية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)			% مشروع قانون المالية للسنة 2020 / قانون المالية للسنة 2019
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تطوير السلاسل المنتجة	5 015 265 529	-	550 863 000	4 792 755 450	6,55
تعليم و تكوين و بحث	1 110 341 300	-	651 189 400	429 454 550	-2,67
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	1 045 000 000	-	560 000 000	580 000 000	9,09
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	4 572 643 571	-	188 798 100	4 905 000 000	11,4
دعم وخدمات متنوعة	1 038 598 600	728 432 000	271 449 500	104 790 000	6,36
المجموع	12 781 849 000	728 432 000	2 222 300 000	10 812 000 000	7,67

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
تطوير السلاسل المنتجة	58 251 432
تعليم و تكوين و بحث	100 064 996
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	-
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	49 648 800
دعم وخدمات متنوعة	509 527 549

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
تطوير السلاسل المنتجة	5 343 618 450	-	-	3 594 000 000	3 050 000 000	5 887 618 450
تعليم و تكوين و بحث	1 080 643 950	46 300 000	46 000 000	-	-	1 080 943 950
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	1 140 000 000	-	-	-	-	1 140 000 000
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	5 093 798 100	-	-	-	-	5 093 798 100
دعم وخدمات متنوعة	1 104 671 500	-	-	-	-	1 104 671 500
المجموع	13 762 732 000	46 300 000	46 000 000	3 594 000 000	3 050 000 000	14 307 032 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	40 070 000	-	40 070 000
مشاريع الدعامة ا	-	1 100 000 000	1 100 000 000
تطوير الفلاحة التجارية	-	76 300 000	76 300 000
العلامات التجارية والمنتجات المحلية	-	63 013 677	63 013 677
المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية	505 000 000	281 000 000	786 000 000
الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية	5 793 000	-	5 793 000
سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي	-	3 272 441 773	3 272 441 773

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	42 103 000	-	42 103 000
التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي	87 886 400	148 454 550	236 340 950
البحث الزراعي	206 000 000	156 000 000	362 000 000
التعليم الفلاحي العالي	314 000 000	125 000 000	439 000 000
دعم المقاولات الفلاحية النسوية	1 200 000	-	1 200 000

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إعانة	-	580 000 000	580 000 000
إعانات و تحويلات	560 000 000	-	560 000 000

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
مشاريع و عمليات أخرى	-	1 327 700 000	1 327 700 000
دعم المهام	38 798 100	400 000	39 198 100
توسيع المناطق السقوية	-	1 270 865 000	1 270 865 000
دراسات، أبحاث وتجارب	-	7 600 000	7 600 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	1 681 480	1 681 480
تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	150 000 000	2 000 000 000	2 150 000 000
استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط	-	128 677 826	128 677 826
التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية	-	76 631 000	76 631 000
تهيئة وتحسين المراعي	-	62 015 762	62 015 762
البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح	-	29 428 932	29 428 932

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	241 619 500	-	241 619 500
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	4 000 000	4 000 000
نظم الإعلام والتنظيم	7 980 000	34 150 000	42 130 000
تنمية الموارد البشرية	16 850 000	-	16 850 000
عمليات عقارية والتجهير	-	66 640 000	66 640 000
بحوث احصائية	5 000 000	-	5 000 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 10: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	2 222 300 000	5 859 295 175	8 081 595 175
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	596 656 576	596 656 576
جهة الشرق	-	436 458 493	436 458 493
جهة فاس - مكناس	-	1 522 817 981	1 522 817 981
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	382 590 817	382 590 817
جهة بني ملال - خنيفرة	-	285 529 651	285 529 651
جهة الدار البيضاء- سطات	-	362 569 643	362 569 643
جهة مراكش - آسفي	-	392 162 161	392 162 161
جهة درعة - تافيلالت	-	456 233 190	456 233 190
جهة سوس - ماسة	-	296 979 932	296 979 932
جهة كلميم - واد نون	-	58 494 881	58 494 881
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	138 321 500	138 321 500
جهة الداخلة - واد الذهب	-	23 890 000	23 890 000
المجموع	2 222 300 000	10 812 000 000	13 034 300 000

تعليق

يعزى ارتفاع حجم الاعتمادات المسجلة على المستوى المركزي، الى كونه يتضمن اعتمادات لمشاريع وبرامج ذات بعد جهوي لكن مسيرة على المستوى المركزي، ونذكر:

- الاعانة الممنوحة لفائدة صندوق التنمية الفلاحية ؛
- الاعانات الممنوحة لفائدة المؤسسات العمومية المساندة لسياسات مخطط المغرب الاخضر؛
- الاعتمادات المخصصة لبرنامج الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 11: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021, 2020) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
نفقات الموظفين	588 703 000	629 538 000	728 432 000	629 050 333	629 050 333
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	2 308 146 000	2 456 365 800	2 222 300 000	2 396 000 000	2 548 000 000
نفقات الاستثمار	9 885 000 000	13 183 610 390	10 812 000 000	13 030 000 000	14 150 000 000
المجموع	12 781 849 000	16 269 514 190	13 762 732 000	16 055 050 333	17 327 050 333

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	42 250 000	48 950 000	46 300 000	46 300 000	46 300 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 344 000 000	4 544 000 000	3 594 000 000	4 544 000 000	5 044 000 000

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
تطوير السلاسل المنتجة					
الميزانية العامة	5 015 265 529	7 193 104 753	5 343 618 450	6 240 000 000	6 510 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 344 000 000	4 544 000 000	3 594 000 000	4 544 000 000	5 044 000 000
تعليم و تكوين و بحث					
الميزانية العامة	1 110 341 300	1 127 468 300	1 080 643 950	1 281 000 000	1 373 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	42 250 000	48 950 000	46 300 000	46 300 000	46 300 000
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية					
الميزانية العامة	1 045 000 000	1 198 000 000	1 140 000 000	1 230 000 000	1 280 000 000
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية					
الميزانية العامة	4 572 643 571	5 616 926 137	5 093 798 100	6 225 000 000	7 045 000 000
دعم وخدمات متنوعة					
الميزانية العامة	1 038 598 600	1 134 015 000	1 104 671 500	1 079 050 333	1 119 050 333

- جدول 14 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020, 2021,2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
تطوير السلاسل المنتجة					
دعم المهام	37 920 000	47 895 000	40 070 000	42 000 000	44 000 000
مشاريع الدعامة II	-	1 931 796 752	1 100 000 000	1 154 000 000	1 000 000 000
تطوير الفلاحة التجارية	125 558 553	289 000 000	76 300 000	46 000 000	26 000 000
العلامات التجارية والمنتجات المحلية	46 076 202	52 200 000	63 013 677	75 000 000	75 000 000
المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية	808 000 000	838 830 000	786 000 000	826 000 000	807 500 000
الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية	10 350 000	27 461 000	5 793 000	6 000 000	6 500 000
سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي	2 887 176 736	4 005 922 000	3 272 441 773	4 091 000 000	4 551 000 000
تعليم و تكوين و بحث					
دعم المهام	56 584 300	56 653 200	42 103 000	77 515 000	81 806 000
التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي	224 157 000	281 872 100	236 340 950	315 985 000	338 194 000
البحث الزراعي	418 000 000	382 637 000	362 000 000	409 000 000	429 000 000
التعليم الفلاحي العالي	408 000 000	398 106 000	439 000 000	477 300 000	522 000 000
دعم المقاولات الفلاحية النسوية	2 600 000	2 600 000	1 200 000	1 200 000	2 000 000

المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية					
إعانة	500 000 000	560 000 000	580 000 000	650 000 000	680 000 000
إعانات و تحويلات	545 000 000	638 000 000	560 000 000	580 000 000	600 000 000
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية					
دعم المهام	72 112 200	106 048 000	39 198 100	64 400 000	50 400 000
توسيع المناطق السقوية	-	865 000 000	1 270 865 000	1 490 276 500	2 907 567 963
دراسات، أبحاث وتجارب	9 470 000	20 000 000	7 600 000	10 000 000	10 000 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	2 500 000	5 000 000	1 681 480	20 000 000	20 000 000
تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	2 227 131 347	2 898 878 136	2 150 000 000	2 959 593 500	2 772 032 037
استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط	138 692 037	265 000 000	128 677 826	550 500 000	485 000 000
التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية	43 864 000	94 500 000	76 631 000	120 000 000	100 000 000
تهيئة وتحسين المراعي	41 868 410	102 500 000	62 015 762	110 000 000	120 000 000
البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح	21 330 000	60 000 000	29 428 932	70 000 000	70 000 000
دعم وخدمات متنوعة					
دعم المهام	853 856 000	907 964 000	970 051 500	881 850 333	901 850 333
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	12 000 000	4 000 000	12 000 000	13 000 000
نظم الإعلام والتنظيم	46 106 600	37 404 000	42 130 000	52 000 000	58 000 000

تنمية الموارد البشرية	19 650 000	20 167 000	16 850 000	28 000 000	28 000 000
عمليات عقارية والتجهيز	101 476 000	124 680 000	66 640 000	95 000 000	108 000 000
بحوث احصائية	12 350 000	2 350 000	5 000 000	10 200 000	10 200 000

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 15 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
وكالة التنمية الفلاحية					
المداخيل الإجمالية	124 304 125	152 421 658	125 000 000	131 000 000	125 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	33 658 840	36 030 000	35 315 659	35 715 659	36 115 659
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	30 645 285	27 561 658	29 684 341	32 284 341	35 884 341
نفقات الاستثمار أو التجهيز	60 000 000	88 830 000	60 000 000	63 000 000	53 000 000
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية					
المداخيل الإجمالية	491 500 000	489 050 000	475 000 000	499 000 000	499 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	291 000 000	290 980 000	295 500 000	296 500 000	297 500 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	59 500 000	54 070 000	58 500 000	76 500 000	94 500 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	141 000 000	144 000 000	121 000 000	126 000 000	107 000 000
مؤسسات التدريب والبحث					
المداخيل الإجمالية	387 880 000	390 373 434	438 000 000	477 300 000	522 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	213 615 000	225 199 934	217 461 000	218 461 000	218 461 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	87 265 000	84 673 500	96 539 000	110 839 000	147 539 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	87 000 000	80 500 000	124 000 000	148 000 000	156 000 000

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية					
المداخيل الإجمالية	1 157 200 000	1 179 250 000	1 140 000 000	1 230 000 000	1 280 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	392 500 000	366 950 000	386 000 000	386 000 000	386 000 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	264 700 000	252 300 000	174 000 000	194 000 000	214 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	500 000 000	560 000 000	580 000 000	650 000 000	680 000 000
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي					
المداخيل الإجمالية	3 080 911 940	3 901 915 108	3 170 725 406	3 954 343 781	3 699 312 815
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	577 552 100	570 401 557	572 433 051	566 541 873	566 217 161
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	256 703 227	330 356 914	436 844 651	437 418 651	437 816 651
نفقات الاستثمار أو التجهيز	2 246 656 613	3 001 156 637	2 161 447 704	2 950 383 257	2 695 279 003
المعهد الوطني للبحث الزراعي					
المداخيل الإجمالية	360 044 783	374 633 625	356 000 000	399 000 000	419 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	138 880 083	144 696 125	141 665 300	145 436 700	147 138 800
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	75 164 700	76 690 000	64 334 700	62 563 300	73 861 200
نفقات الاستثمار أو التجهيز	146 000 000	153 247 500	150 000 000	191 000 000	198 000 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
تطوير السلاسل المنتجة مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.	هدف 1.415 تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني	مؤشر 1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية	مؤشر 1.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحبوب
			مؤشر 2.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الزيوت
			مؤشر 3.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - السكر
			مؤشر 4.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحليب
			مؤشر 5.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - اللحوم الحمراء
			مؤشر 6.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - منتوجات الدواجن
	هدف 2.415 تنمية الفلاحة التضامنية	مؤشر 1.2.415 : العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها	
		مؤشر 2.2.415 : المساحة المغروسة الاجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر	

	مرفق 415 تنمية الترميز وتحسين عرض المنتجات المحلية	مؤشر 13.415 : عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها	
		مؤشر 23.415 : عدد المنتوجات المجالية المستفيدة من الرمز الجماعي «Terroir du Maroc»	
		مؤشر 33.415 : نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية	
	مرفق 4.415 تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية	مؤشر 14.415 : عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية	
	مرفق 5.415 تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين	مؤشر 15.415 : عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين	
416 تعليم و تكوين و بحث مسؤول البرنامج مديرية التعليم والتكوين والبحث.	مرفق 1.416 توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين	مؤشر 1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي	مؤشر 1.1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الذكور
			مؤشر 2.1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الاناث
		مؤشر 2.1.416 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة	
	مرفق 2.416 تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي	مؤشر 1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين	مؤشر 1.1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين -الذكور
			مؤشر 2.1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين- الاناث
	مرفق 3.416 تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	مؤشر 1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين	مؤشر 1.1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين- الذكور
			مؤشر 2.1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين-الاناث
	مرفق 4.416 تنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص	مؤشر 1.4.416 : عدد الاعتمادات الممنوحة للمستشارين الفلاحيين	

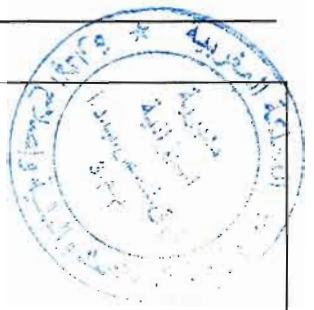

	إدماج مقاربة النوع في برامج التنمية الفلاحية	: عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي	: عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي
			: عدد نقط الارتكاز وأطر قطاع الفلاحة المستفيدين من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.	حماية الرصيد الحيواني والنباتي	: نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة	
		: نسبة الحيوانات المرقمة	
		: نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة	
		: نسبة البذور والاغراس المعتمدة	: نسبة البذور والاغراس المعتمدة -البذور
			: نسبة البذور والاغراس المعتمدة -الاغراس
	تحسين سلامة وجودة المنتجات الغذائية	: نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة	
	ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية	: نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد	
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.	تحسين مردودية أنظمة الري	: المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها	
		: المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه	
	تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز	: المساحات الإجمالية الجديدة المجهزة	

	هدف 3.418 تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي	مؤ س 1.3.418 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط	
		مؤ س 2.3.418 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة	
		مؤ ك 3.3.418 : مساحات المراعي المجهزة	
430 دعم وخدمات متنوعة مسؤول البرنامج الكتابة العامة لقطاع الفلاحة.	هدف 1.430 تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة	مؤ س 1.1.430 : عدد المستفيدين من التكوين	
	هدف 2.430 توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها	مؤ ك 1.2.430 : نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية	
	هدف 3.430 تحسين التسيير الإداري للمصالح	مؤ س 1.3.430 : معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح حسب الموظف	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

أولت استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، منذ انطلاقتها سنة 2008، اهتماما خاصا لتنمية المنتوجات الفلاحية وذلك باعتماد مقاربة السلسلة كاختيار استراتيجي لتطوير وتأهيل السلاسل النباتية والحيوانية، في إطار اندماج بين مختلف حلقات سلسلة القيم للإنتاج، وذلك بهدف تحسين الإنتاجية والجودة وكذا الرفع من القيمة المضافة الفلاحية ودخل الفلاحين.

ولتنفيذ مقتضيات هذه الاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي، تبنت الحكومة مقاربة تعاقدية في إطار تشاركي مع الهيئات بين المهنية، تنص على ضرورة تحمل مختلف الفاعلين، من إدارة ومهنيين، كامل مسؤولياتهم على مستوى تقوية الشراكة مع جميع الفاعلين، لتنفيذ برامج العمل التي تهدف إلى تأهيل أهم سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني، مع تحديد التزامات كل الأطراف وتعزيز التنسيق والتشاور فيما بينها.

وفي إطار الشراكة مع المهنيين، فقد تم التوقيع خلال الفترة 2008-2019 بين الحكومة والمنظمات البيمهنية على 19 عقد-برنامج شملت أهم السلاسل الإنتاجية منها 14 عقد-برنامج بالنسبة للسلاسل النباتية و5 عقود-برامج للسلاسل الحيوانية. ويتوخى من خلال هذه العقود تحقيق الأهداف التالية:

- التشجيع على الاستثمار الخاص في مختلف حلقات السلسلة؛
- تحسين ظروف الإنتاج؛
- الرفع من تنافسية السلاسل من خلال تحسين الإنتاجية والجودة والتثمين؛
- تحسين ظروف التسويق وولوج الأسواق الخاصة بالتصدير؛
- تشجيع وتعزيز التنظيم البيمهني.

وتهدف عقود البرامج إلى الرفع من الإنتاج، حيث يتوقع في أفق 2020، تسجيل زيادات مهمة مقارنة مع موسم انطلاق مخطط المغرب الأخضر في 2008.

ومن جهة أخرى، فقد تم وضع مخططات فلاحية جهوية وكذا التوقيع على عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والمتدخلين الجهويين من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار الدعامتين الأولى والثانية، وكذا المشاريع ذات الطابع الأفقي. إذ اعتمدت الوزارة سياسة إرادية من أجل تنمية الفلاحة التضامنية وذلك من خلال مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب

الأخضر، والتي تهدف إلى تحسين دخل الفلاحين الصغار بصفة مستديمة، عن طريق شراكة تعاقدية تجمع بين الدولة والمستفيدين الممثلين في التنظيمات المهنية. وترتكز هذه المشاريع المندمجة، على رؤية تشمل جميع حلقات السلسلة بدءا من الإنتاج إلى التثمين، أخذا بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد استراتيجية تنمية الفلاحة التضامنية على ثلاث أصناف من المشاريع:

- **مشاريع التحويل:** وتتضمن مشاريع تحويل سلاسل الانتاج الحالية كالحبوب إلى سلاسل ذات قيمة مضافة عالية كالزيتون واللوز والتين وتستهدف الفلاحين الأكثر هشاشة؛
- **مشاريع التكثيف:** وتخص تثمين أحسن للاستغلاليات الحالية وذلك عبر توفير التقنيات اللازمة للفلاحين لتحسين إنتاجيتهم وتثمين إنتاجهم؛
- **مشاريع التنويع:** وتهدف إلى تحقيق مداخيل تكميلية للمستفيدين عبر تنمية منتجات خاصة أو منتوجات مجالية كالزعفران والعسل والأعشاب الطبية والعطرية.

كما يشكل تثمين المنتوجات الفلاحية وعملية التسويق ركيزتين أساسيتين في مخطط المغرب الأخضر. فبالنسبة لتثمين المنتجات الفلاحية عن طريق التصنيع، فإنه يتوقع خلق 7 أقطاب للصناعات الغذائية، وهي مناطق صناعية مندمجة من الجيل الجديد، ستتوفر على محطات متخصصة في مجالات التحويل والتلفيف واللوجستيك والتجارة والخدمات، بالإضافة إلى مركز للبحث والتنمية ومراقبة الجودة، لمواكبة المهنيين من أجل تحسين تنافسيتهم وكذا ولوج الأسواق في أحسن الظروف. وقد تم إلى حدود الآن إنجاز أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس وهم حاليا في مرحلة التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية. أما بالنسبة لأقطاب الحوز والغرب واللوكوس، فالاستعدادات متواصلة من أجل إنجاز دراسات الجدوى.

كما أن تحسين ظروف تسويق المنتوجات الفلاحية سيتم من خلال:

- إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه، من خلال وضع مخطط توجيهي يهدف إلى خلق أسواق من الجيل الجديد، بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص. وفي إطار تفعيل هذا المخطط، يتم الإعداد لإطلاق سوق نموذجي بجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛
- استغلال نتائج الدراسة المنجزة حول المخطط المديري لإنشاء المجازر واسواق الماشية ذات أولوية؛
- إصلاح المجازر من خلال تأهيلها وإطلاق مشاريع مندمجة؛
- اعتماد الجودة والسلامة الصحية للمنتجات النباتية والحيوانية؛
- تحسين ظروف تسويق المواد الغذائية الموجهة للتصدير وذلك عبر تعزيز الأسواق التقليدية والانفتاح على أسواق جديدة.

هذا، وسعيا الى ضمان استمرارية سلاسل قيم المنتوجات الفلاحية، اعتمدت الوزارة استراتيجية طموحة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية بالمغرب، تجسدت في العقد-برنامج الموقع في أبريل 2017 بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية. وتتلخص أهم تدابير هذا العقد -برنامج في تحفيز الاستثمار المنتج، من خلال تنمية وحدات تثمين وتحويل وتبريد المواد الفلاحية ودعم تنمية صادرات الصناعات الغذائية وكذا عصرنة قنوات التسويق ودعم البحث عن أسواق جديدة. كما يتضمن عدة تدابير أفقية تهم التكوين والبحث والابتكار وجودة المنتجات الغذائية.

وفي هذا الإطار، فقد قامت الوزارة في 2018 بسن الإعانات المالية التي التزمت بها في العقد البرنامج المذكور وذلك في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

ولمواكبة هذه الأوراش وتعزيز دور المهنيين، تم وضع قانون 03 ـ12 الذي يؤطر احداث التنظيمات بين المهنية وطرق تمويلها. وقد تم الاعتراف الى حدود الآن ب 16 هيئة بين مهنية. كما تمت مراجعة المساعدات الممنوحة من طرف الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتوسيعها وتنويعها مع تخصيص موارد مالية مهمة لها.

ووعيا بالدور الذي تلعبه المنتجات المحلية كقاطرة للتنمية المحلية وخلق الثروة خاصة بالمناطق النائية، حظيت المنتجات المحلية باهتمام خاص من قبل مخطط المغرب الأخضر حيث أعدت لها استراتيجية خاصة للتنمية والترويج لتمكينها من احتلال المكانة التي تليق بها على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالفعل، منذ إطلاق البرنامج المذكور أعلاه في عام 2010، تم دعم أكثر من 500 تعاونية وتجمع ذي النفع الاقتصادي لرفع مستواها فيما يخص معايير الصحة والنظافة والجودة، وجزء كبير منها هي مجموعات نسائية، وذلك من خلال بناء وحدات تثمين جديدة، وتطوير الوحدات الحالية، وتجهيز هذه الوحدات بمعدات الإنتاج الحديثة وبما يتماشى مع المعايير الصحية ولوازم التعبئة والتغليف وكذا التدريب والتأطير.

كما أن نظام الترميز المرتبط بالمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية يشكل أحد محاور التدخل الهامة في مخطط المغرب الأخضر وبالخصوص بالنسبة للدعامة الثانية وذلك عبر إرساء نظام الترميز للمنتجات الفلاحية يهدف إلى الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة ب 4 إلى 6 علامات مميزة للمنتوجات في السنة ونشر قرارات الاعتراف بها بالجريدة الرسمية ومواكبة الفاعلين المستفيدين من هذه العملية لتحسين إنتاج وتسويق منتوجاتهم والرفع من قيمتها المضافة.

أما فيما يخص إصلاح منظومة الاستشارة الفلاحية، فقد تم إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية من أجل مواكبة فعالة للمشاريع، عن طريق تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة وكذا إشراك المهنيين في هذه المنظومة.

وترتكز الاستراتيجية الوطنية للاستشارة الفلاحية على ثلاث دعامات أساسية:

- تفعيل دور الدولة من خلال وضع المعرفة الفلاحية رهن إشارة الفلاحين عبر شبكة فعالة وتطوير المعلومات الأولية للاستشارة الفلاحية؛
- تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة، وذلك بالعمل على تنظيم وتفعيل مهنة المستشار الفلاحي الخاص؛
- إشراك وتفعيل دور الغرف الفلاحية والمنظمات البيمهنية بجعلهم في صلب منظومة الاستشارة الفلاحية.

وفي هذا الإطار يعمل المكتب على:

- تأطير ومواكبة الفلاحين وتحسيسهم بأهمية العمليات التقنية والممارسات الفلاحية الجيدة ومواكبة المشاريع المهيكلة منها برنامج الدعامة الثانية والمساهمة الفعالة في عملية التأمين المتعدد المخاطر داخل اللجان المحلية المختلطة والبرنامج الوطني لتحفيز إحداث التعاونيات المقاولاتية والخدماتية...؛
- تنظيم منتديات إقليمية لإحداث وتحفيز التعاونيات الفلاحية المقاولاتية والخدماتية للفلاحين الشباب؛
- تعزيز شبكة مراكز الإستشارة الفلاحية بمراكز متنقلة للاستشارة الفلاحية؛
- مواكبة المشاريع المهيكلة لقطاع الفلاحة والتي تم إطلاقها في إطار مخطط المغرب الأخضر وخصوصا:

-قيادة عمليات الاستشارة الفلاحية في إطار المخططات الفلاحية الجهوية مع اعتماد السلسلة كمدخل وإعطاء الأولوية لمشاريع الدعامة الثانية؛

-قيادة عمليات أفقية مرتبطة بالإجراءات التحفيزية لصندوق التنمية الفلاحية، الاقتصاد في الماء، التأمين الفلاحي، محاربة الأمراض؛

-مواكبة التظاهرات والمعارض الفلاحية الوطنية والجهوية؛

-المواكبة والانخراط الكامل في البرنامج الاستعجالي لمحاربة الحشرة القرمزية للصبار؛

-العمل بمخططات العمل الجهوية السنوية للاستشارة الفلاحية حسب الرؤية الجديدة للاستشارة الفلاحية؛

-تنفيذ برنامج التكوين، وتدعيم القدرات ومواكبة الفلاحين والفاعلين المحليين وكذا المستشارين الفلاحيين؛

-إنجاز مرجعيات تقنية اقتصادية حسب خصوصية الجهات وسلاسل الإنتاج؛

-إنجاز المدارس الحقلية بشراكة مع المهنيين ومؤسسات البحث والتكوين؛

-المساهمة في تنفيذ عقد برامج مختلف السلاسل عن طريق إحداث وتنفيذ اتفاقيات الشراكة مع المهنيين بالإضافة إلى معاهد البحث والتعليم والتكوين الفلاحي.

وفي إطار مواكبة إصلاح القانون المنظم للغرف الفلاحية، فقد تمت تقوية تمركزها الترابي بإحداث غرفة بكل جهة طبقا للتقسيم الإداري الجاري به العمل، وتحسين تنظيمها الداخلي من خلال وضع تنظيم هيكلي نموذجي، وكذا دعم صفتها المهنية من خلال إدماج الجمعيات المهنية الفلاحية الأكثر ديناميكية بهيئاتها المسيرة. كما تم دعم مهامها الاستشارية والتمثيلية والتنموية عن طريق تقوية اختصاصاتها ومهامها لتمكينها من القيام بدور فعال في التنمية الفلاحية دون تداخل اختصاصاتها مع أجهزة الدولة. حيث تم التركيز بالخصوص على تكوين وإخبار الفلاحين ودعم الاستثمار والتشغيل بالعالم القروي ودعم التنظيم المهني الفلاحي وتنظيم تظاهرات ومعارض إقليمية وجهوية تتعلق بالقطاع الفلاحي.

ولتمكين هذه الغرف من دعم مكانتها على مستوى جميع جهات المملكة، وكما كان مسطرا له من طرف الوزارة، فقد تم إنجاز برنامج بناء مقرات جديدة لهذه المؤسسات على صعيد كل جهة، وذلك قصد تمكينها من التوفر على بنايات حديثة تمكنها من مزاولة مهامها الإدارية والتنموية التي يخولها لها القانون الجديد في أحسن الظروف.

كما تم التركيز في إطار إعداد الميزانيات السنوية للغرف الفلاحية على دعم هذه المؤسسات وتمكينها من كافة الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية حتى تتمكن من أداء مهامها على أحسن وجه.

كما عرفت سنة 2018 تفعيل مصلحة التدقيق ومراقبة التدبير التي تم إحداثها على صعيد كل غرفة فلاحية، وذلك عن طريق منح اعتمادات لها للقيام بعمليات التدقيق الخارجي. كل هذا لتحسين حكامة هذه المؤسسات ومواكبة المجهود الذي تبذله الدولة في مجال تحسين تسيير مؤسساتها العمومية. كما تم برسم هذه السنة إدخال بعض التعديلات على القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية وذلك بهدف ملائمته مع القوانين الجديدة المتعلقة بتنظيم الجهات وتنظيم العمالات والأقاليم. حيث صدر في هذا الصدد، بالجريدة الرسمية عدد 6702، الظهير الشريف رقم 1.18.166 بتاريخ 6 أغسطس 2018، بتنفيذ القانون رقم 67.18، القاضي بتغيير الفقرة الخامسة من المادة 10 ونسخ المادتين 27 و33 من القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تم إيلاء أهمية خاصة لمشاريع النهوض بالمرأة القروية من خلال نهج مقاربة النوع من أجل تعزيز استقلاليتها في إطار مختلف سلاسل الإنتاج كجزء من مشاريع الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، من

خلال التشجيع، على سبيل المثال، على إنشاء تعاونيات نسائية لإنتاج العسل وزيت الأركان والكسكس وتربية الماعز.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد دليل الأولوية لمشاريع التضامن، والذي يتضمن المعايير الاجتماعية التي تهدف إلى إعطاء الأولوية للمشاريع التي تهدف إلى تحسين ظروف النساء والشباب. يتيح هذا الدليل أيضا وضع مشاريع الركيزة الثانية التي تضم النساء والشباب على رأس قائمة المشاريع المقترحة.

كما أن المرأة القروية تستفيد من التأطير في كل سلاسل الإنتاج، حيث تختلف نسبة التأطير حسب السلاسل لتصل إلى أكثر من 30%في سلسلة النحل وتربية المواشي وخاصة الحليب. ويصل معدل تأطير المرأة القروية والتعاونيات الفلاحية النسوية إلى أكثر من 14% في كل سلاسل الإنتاج.

2. مسؤول البرنامج

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

3. المتدخلين في القيادة

- وكالة التنمية الفلاحية؛
- مديرية الاستراتيجية والإحصائيات؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛
- الغرف الجهوية الفلاحية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.415: تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني

المؤشر 1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحبوب	%	71	53	70	70	70	70	2023
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الزيوت	%	1	1,50	3	5	7	9	2023
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - السكر	%	47	50	56	56	56	56	2023
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحليب	%	96	96	100	100	100	100	2023
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - اللحوم الحمراء	%	98	98	98	98	98	98	2023
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - منتوجات الدواجن	%	100	100	100	100	100	100	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم تحديد نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية على أساس الموفور من المنتوجات الموجهة للاستهلاك الداخلي (الإنتاج + الواردات – الصادرات).

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الاستراتيجية والإحصائيات؛
- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج؛
- المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المنظمات بين المهنية ؛
- مكتب الصرف؛
- المندوبية السامية للتخطيط.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إمكانية عدم توفر المعطيات وصعوبة الولوج إليها في مصادرها.

- **تعليق**

تطور نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية يترجم المجهودات المبذولة لتنمية وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني على مستوى جميع حلقات سلسة القيم. ويبقى هذا التطور رهينا بعدة عوامل تتعلق خاصة بالظروف المناخية والظرفية الاقتصادية للموسم الفلاحي.

ونظرا للظروف المناخية غير الملائمة التي عرفها الموسم الفلاحي 2018/2019، والتي تميزت بقلة التساقطات المطرية، فإن معدل تغطية الحبوب لم يصل إلى القيمة المستهدفة.

كما تجدر الإشارة إلى أن القيمة المستهدفة في سلسلة النباتات الزيتية قد تمت مراجعتها نظرا لأن هذه السلسلة في مرحلة التوسع.

الهدف 2.415: تنمية الفلاحة التضامنية

المؤشر 1.2.415 : العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	836	985	1 110	1 110	1 110	1 110	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع عدد مشاريع الدعامة الثانية المصادق عليها من طرف اللجنة التقنية المحلية والتي تم إعطاء انطلاقتها على مستوى جهات المملكة.

- **مصادر المعطيات**

- وكالة التنمية الفلاحية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية للوزارة والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين، بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

- **تعليق**

يهم برنامج العمل لسنة 2020، 698 مشروع للدعامة الثانية، منها 125 مشروعا جديدا و 573 مشروعا تم إعطاء انطلاقتها في الفترة 2010-2019.

و قد بلغ عدد المشاريع المستهدفة 1110 مشروع مقارنة مع القيمة الأولية التي تم تحديدها في 911 مشروع في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

المؤشر 2.2.415 : المساحة المغروسة الاجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	272 545	402 552	467 357	550 058	561 292	561 292	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع المساحة المغروسة في إطار مشاريع الدعامة الثانية على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- وكالة التنمية الفلاحية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية للوزارة والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

- **تعليق**

نظرا للميزانية التي تم تحديدها وخصوصا في اعتمادات الأداء، تم تخفيض 15.195 هكتار من المساحة الإجمالية المبرمجة سنة 2020 و تجدر الإشارة إلى أن مشاريع الدعامة الثانية عرفت خلال السنوات الأخيرة تسريعا ملحوظا في عملية الغرس بمعدل يقارب 65 ألف هكتار مقابل 35 ألف هكتار سنويا.

الهدف 3.415: تنمية الترميز وتحسين عرض المنتجات المحلية

المؤشر 1.3.415 : عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	62	67	71	75	80	80	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها حسب دفاتر التحملات الخاصة بالمنتوجات التي يمكن استفادتها من هذه العلامات، والمقدمة من طرف التجمعات المهنية المعنية. وتتم دراسة هذه الدفاتر من طرف اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. في حالة الرأي الإيجابي من طرف اللجنة، يتم الاعتراف بالعلامات المعنية من طرف الوزارة وينشر قرار الاعتراف في الجريدة الرسمية.

- **مصادر المعطيات**

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يظل المؤشر رهينا بمدى التزام وإرادة التجمعات المهنية بالانخراط في منهجية التثمين والرفع من جودة منتوجاتها.

- **تعليق**

عرف عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها منذ دخول القانون 25-06 حيز التنفيذ تطورا مستمرا حيث مر من علامتين خلال سنة 2009 إلى 29 علامة سنة 2014 ليصل إلى 67 علامة سنة2019.
وتعزى هذه الوضعية إلى تظافر الجهود من طرف المصالح التقنية لقطاع الفلاحة في مجال تكوين وتحسيس المجموعات الطالبة وانخراط الفلاحين في عملية الترميز. كما يجب على منحى نمو المنتوجات المرمزة أن يستمر في تطور تصاعدي للوصول ل 80علامة في أفق 2022.

المؤشر 2.3.415 : عدد المنتوجات المجالية المستفيدة من الرمز الجماعي « TERROIR DU MAROC»

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	270	450	520	590	660	700	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب عدد المنتوجات المستفيدة من استعمال الرمز الجماعي بناء على ملفات طلب استعمال الرمز الجماعي المودعة من طرف المجموعات المهنية المعنية. تتم دراسة هذه الملفات من طرف لجنة المصادقة التي تم تعيينها بموجب قرار من السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. تترأس وكالة التنمية الفلاحية هذه اللجنة المكونة من الأعضاء المعنيين للوزارة التي تشمل ممثلي مديرية تنمية سلاسل الإنتاج، والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والمكتب

الوطني لاستشارة الفلاحية، والمؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمديريات الجهوية للفلاحة المعنية.

في حالة ما إذا صادقت اللجنة على الملف، يتم منح رخصة استخدام الرمز الجماعي للجماعات المعنية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

كما قامت الوكالة بتوقيع اتفاقية مع المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية من أجل تمكينها من تتبع جودة المنتوجات المجالية الحاملة للرمز الجماعي "Terroir du Maroc"."

- **مصادر المعطيات**

وكالة التنمية الفلاحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يظل المؤشر رهينا بمدى التزام وإرادة المجموعات المهنية بانخراطها في منهجية تطوير وتحسين جودة منتوجاتها.

- **تعليق**

يعكس تطور عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة الجهود المبذولة لتطوير وتحسين جودة المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات المحلية. بشكل عام، فالمنتجات ذات العلامات المميزة تتطور بشكل تصاعدي.

المؤشر 3.3.415 : نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	51	45	50	50	50	50	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب المؤشر عن طريق إحصاء عدد التنظيمات المهنية النسوية المستفيدة سنويا من البرامج الجهوية لتنمية المنتوجات المحلية مقارنة مع العدد الإجمالي للتنظيمات المهنية المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

تقارير المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نسبة تحقيق التوقعات المتعلقة بإدماج النوع رهينة بمدى انخراط التنظيمات النسوية في المقاربة التنموية المتبعة واستعدادها لإنجاح المشاريع تنظيميا وتقنيا وكذا توفر الموارد المالية اللازمة.

- **تعليق**

يعتبر قطاع المنتوجات المحلية من القطاعات التي توظف نسبة عالية من اليد العاملة النسوية. كما يتميز هذا القطاع بنسبة كبيرة من التنظيمات المهنية النسوية المتدخلة به خصوصا ببعض المنتوجات التي لا تزال صورها لصيقة بالعمل النسوي كمنتوجات الأركان والزعفران والمنتوجات العطرية والطبية والكسكس والزيتون المصبر...

الهدف 4.415: تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية

المؤشر 1.4.415 : عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	183	220	230	240	250	300	2025

- **توضيحات منهجية**

يتم تحديد عدد المستثمرين المرخص لهم بإنشاء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية باعتبار عدد الوحدات الحاصلة على موافقة اللجنة المكلفة بدراسة طلبات البقع.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- الشركاء المكلفين بتهيئة الأقطاب الفلاحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى بلوغ النتائج المنشودة رهينا بدرجة تحفيز المستثمرين لإقامة مشاريعهم داخل الأقطاب الفلاحية وبوضع مخطط عمل مفصل لترويج وتسويق هذه الأقطاب، بتشاور موسع بين مختلف الشركاء المعنيين.

- **تعليق**

الهدف 5.415: تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

المؤشر 1.5.415 : عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1 034	1 150	1 250	1 300	1 350	1 350	2022

- **توضيحات منهجية**

من خلال عملية تتبع وتقييم تدخلات المستشارين الفلاحيين، يتوصل المكتب من هياكله المحلية والجهوية، بمعطيات حول تدخل المستشارين الفلاحيين على صعيد كل مركز استشارة فلاحية. ويتم تحليل هذه المعطيات لتقييم نجاعة تدخل كل مستشار فلاحي ومدى قوة تدخله وعدد الفلاحين الذين تم تأطيرهم. وهكذا يتم احتساب مجموع الفلاحين المؤطرين خلال السنة من طرف كل مستشار فلاحي.

- **مصادر المعطيات**

- المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛
- الشركاء الفاعلين في الميدان في إطار اتفاقيات الشراكة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى توقع تحسين نسبة عدد الفلاحين المؤطرين رهين بضرورة تفعيل مهنة الاستشارة الفلاحية الخاصة وتحفيز المستشارين الفلاحيين العموميين وتعويض الأعداد المقبلة على التقاعد بخلق مناصب مالية جديدة لفائدة المكتب.

- **تعليق**

انتقل معدل الفلاحين المؤطرين من 830 سنة 2016 إلى حوالي 1.034 سنة 2018 عن كل مستشار فلاحي. ويعمل المكتب على مواصلة تحسين هذا المؤشر وذلك من خلال تقوية القدرات التقنية ومواصلة خلق وسائل جديدة، وحديثة ومبتكرة للتواصل.

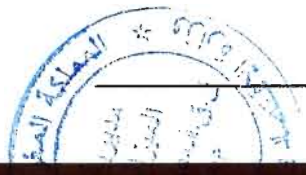

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يشمل النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي في المغرب مجموعة من المؤسسات التي تعتبر أساسية لوجود نظام من شأنه أن يحدث قيمة مضافة للمجال الفلاحي.

إلا أن النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي لازال في بداية تطوره، أي أنه يشتغل على أساس مجموعة من المؤسسات التي تعمل بشكل شبه مستقل عن بعضها البعض. من جهة أخرى، يعرف النظام عجزا هاما فيما يتعلق بالموارد، سواء بالنسبة للبنيات التحتية والتجهيزات أو الميزانية والموارد البشرية.

لقد أدت قلة الموارد وضعف تناسق استخدامها بالإضافة إلى الضعف الملاحظ فيما يتعلق بالحكامة والتنظيم، إلى جهاز للبحث الزراعي ذي تأثير غير كاف، وجهاز للتكوين المهني ينبغي إعادة تعديله، وجهاز للتعليم العالي يحتاج إلى الإصلاح.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتطور النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي في اتجاه الانفتاح على محيطه، مع قطع المراحل الضرورية التي تمر منها الأنظمة في مختلف بقاع العالم، أي التعاون الوطيد ثم الاشتراك القوي ثم الانخراط الفعال للقطاع الخاص، لنصل في نهاية المطاف إلى توجيه النظام بواسطة المهنيين.

انطلاقا من هاته المعطيات، تم وضع استراتيجية جديدة للبحث والتكوين الفلاحي تستجيب لأهداف مخطط المغرب الأخضر وتتوخى الانخراط الفعلي لجميع القطاعات المعنية بهذه المنظومة. وتتوقع هاته الاستراتيجية إعادة صياغة مخطط التنظيم والحكامة لهاته المنظومة والرفع من الموارد المخصصة لها.

فيما يخص **البحث الزراعي**، ترمي الاستراتيجية إلى تطوير النظام الوطني للبحث الزراعي لخدمة فلاحة تضامنية وتنافسية ومستدامة وذلك عبر:

- التأكد من ملائمة عرض البحث مع الحاجيات التي يفرضها مخطط المغرب الأخضر، مع إشراك المهنيين في اشتغال النظام الوطني للبحث الزراعي وتسييره وتمويله؛
- ضمان تحويل الكفاءات والمعارف التي تلبي حاجيات الفلاح؛
- تشجيع إدماج كافة الفاعلين المعنيين بالتكوين والبحث وتركيز أهدافهم على الالتزام بالأداء وتقييمهم.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز البحث الزراعي فيما يلي:

- ارتفاع عدد الباحثين من 180 إلى 350 في أفق سنة 2021؛
- ارتفاع عدد التقنيين من 220 إلى390 في أفق سنة 2021.

فيما يخص **التعليم العالي**، ترتكز الاستراتيجية على مواصلة إعداد الموارد البشرية بهدف تلبية حاجيات تنمية القطاع الفلاحي من خلال تكوين المهندسين والأطباء البياطرة مع كل ما يواكب هذا من مراجعة البرامج لجعلها أكثر ملائمة مع حاجيات تنمية القطاع الفلاحي والعالم القروي، وكذا تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز التعليم العالي فيما يلي:

- انتقال عدد حاملي الشهادات سنويا من 410 إلى 1 000 في أفق سنة 2021؛
- تمويل 50 دكتوراه سنويا من طرف الدولة؛
- انتقال عدد الأساتذة الباحثين من 320 إلى560 في أفق سنة 2021.

أما بالنسبة **للتكوين المهني الفلاحي**، تسعى الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم شبكة المؤسسات من اجل تعزيز التناسق وتضافر الموارد بينها، بالإضافة إلى وضع إطار تنظيمي محسن ومحفز؛ وذلك عبر الإجراءات التالية:

- وضع مخطط للتكوين في المهن الفلاحية؛
- إنشاء قطب متعدد المراكز للتكوين المهني الزراعي (مجمع تحت لواء مؤسسة عمومية واحدة)؛
- إعداد مخطط لإعادة تأهيل نظام التكوين المهني.

تتمثل الطموحات الكمية لنظام التكوين المهني فيما يلي:

- الرفع سنويا من عدد خريجي التدريب الأولي من 2100 إلى 4750 في غضون سنة 2020؛
- الرفع سنويا من عدد خريجي التكوين عبر التدرج من 4200 إلى 12150 في عام 2020؛
- الرفع من القدرة الاستيعابية للمؤسسات في عدد أماكن التدريس، من 4830 إلى 860 8 في عام 2020؛
- زيادة عدد المكونين من 280 إلى 1260 عام 2020.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تم تعيين مديرية التعليم والتكوين والبحث كنقطة ارتكاز على صعيد الوزارة لتعزيز مؤسسة النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي. ويمثل بناء وتعزيز قدرات الموارد البشرية على الصعيدين المركزي والجهوي من أجل ترسيخ وتعميم ادماج النوع الاجتماعي محورا رئيسيا لاستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في مشاريع وبرامج التنمية الفلاحية. وبالتالي، فإن الوزارة تنظم بانتظام برامج تكوينية مخصصة لفائدة للموارد البشرية للوزارة كنقاط ارتكاز النوع، من ناحية، ولفائدة النساء القرويات المنخرطات في

التعاونيات الفلاحية من ناحية أخرى، والتي تشكل جزءا من محور التمكين الاجتماعي والاقتصادي في استراتيجية الوزارة لإدماج النوع الاجتماعي وذلك من أجل المساهمة في دعم روح المبادرة لدى النساء.

2. مسؤول البرنامج

مديرية التعليم والتكوين والبحث.

3. المتدخلين في القيادة

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- مؤسسات التعليم العالي والبحث؛
- مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي؛
- مركز الكفاءات للركيزة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.416: توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين

المؤشر 1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الذكور	%	-	97	97	97	97	97	2022
	نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الاناث	%	-	97	97	97	97	97	2022

- توضيحات منهجية

نسبة الإدماج هي عدد الخريجين الحاصلين على شغل واحد على الأقل، سواء كانوا مأجورين أم لا.
الصيغة لحساب نسبة الإدماج هي: L.I en n/L en n-1 x100 مع:

- البسط: عدد خريجي معاهد التعليم العالي للسنة n-1 المدمجين في سوق الشغل خلال السنة n؛
- المقام: عدد خريجي معاهد التعليم العالي للسنة n-1.

▪ مصادر المعطيات

- مديرية التعليم والتكوين والبحث؛
- مؤسسات التعليم العالي الفلاحي
- مديرية الموارد البشرية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

▪ حدود و نقاط ضعف المؤشر

انخفاض عدد التوظيفات من طرف الدولة أو على مستوى القطاع الخاص قد يشكل إكراها لهذا المؤشر.

▪ تعليق

يمكن هذا المؤشر من قياس جودة برامج التكوين وملاءمتها لحاجيات القطاع، وكذا مدى درجة رضا المهنيين بأهميتها.

بالنسبة لإنجازات 2018 لا تتوفر المديرية على هاته المعلومة لأن جمع المعلومات حول هذا المؤشر يقتضي إنجاز دراسة استقصائية بشكل منتظم من أجل تحديد نسبة إدماج الخريجين في سوق الشغل، الشيء الذي لم تتمكن المديرية المعنية القيام به.

المؤشر 2.1.416 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	90	90	90	90	90	2022

▪ توضيحات منهجية

يتم ضبط هذا المؤشر عبر مجموعة من الدراسات الاستقصائية.
الصيغة لحساب هذه النسبة: (100 x (PS / TPE))، مع:

- البسط: عدد المهنيين الراضين عن عمل خريجي التعليم العالي المستخدمين؛
- المقام: العدد الكلي للمهنيين المستجوبين.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التعليم والتكوين والبحث؛
- مؤسسات التعليم العالي الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعد تعدد المتدخلين عائقا أساسيا لهذا المؤشر.

- **تعليق**

تشمل الدراسات الاستقصائية عينة تمثل المهنيين لكل سلسلة أو السلاسل ذات الأولوية. سيبقى القاسم المشترك (مجموع المهنيين موضوع الدراسة) على ما هو عليه لإعطاء تصور حول تطور المؤشر، مع إمكانية تغيير المهنيين المستهدفين بالدراسة دون تغيير عددهم.
بالنسبة لإنجازات 2018 لا تتوفر المديرية على هاته المعلومة لأن جمع المعلومات حول هذا المؤشر يقتضي إنجاز دراسة استقصائية بشكل منتظم، الشيء الذي لم تتمكن المديرية المعنية القيام به.

الهدف 2.416: تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي

المؤشر 1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين -الذكور	%	0,69	0,53	0,58	0,62	0,62	**0,62**	2022
	معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين- الاناث	%	0,27	0,24	0,34	0,38	0,38	**0,38**	2022

- **توضيحات منهجية**

نظرا لصعوبة التعريف بمعنى الإصدارات العلمية (منشور، ورقة تقنية، أطروحة...) فقد اعتمدت مديرية التعليم والتكوين والبحث في البداية على المعطيات المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للبحث والتكوين الفلاحي التي انطلقت سنة 2013.

اما بالنسبة لتوقعات سنة 2020، فلقد تم أخذ الاسقاطات مباشرة من المعهد الوطني للبحث الزراعي لكونه المؤسسة الرئيسية المكلفة بالبحث.

معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين :

- البسط: العدد الإجمالي السنوي لإصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين؛
- المقام: عدد الباحثين والأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي.

- **مصادر المعطيات**

- مؤسسات التعليم العالي والبحث تحت وصاية الوزارة؛
- مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى بلوغ هذا المؤشر رهينا بتوفير الموارد البشرية والمالية.

- **تعليق**

تعتبر المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر أساس منظومة التتبع والتقييم والتطوير، والذي سيكون محل اهتمام في إطار الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتكوين والبحث الفلاحي.

الهدف 3.416: تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

المؤشر 1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة نجاح المتدربين		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	نسبة نجاح المتدربين- الذكور	%	89	81	95	95	95	**95**	2022
	نسبة نجاح المتدربين-الاناث	%	82	93	95	95	95	**95**	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هدا المؤشر عن طريق مقارنة عدد المتدربين الناجحين في السنة الأولى من التكوين مع العدد الإجمالي للمتدربين المسجلين.

- **مصادر المعطيات**

محاضر المداولة لنتائج آخر السنة بالنسبة لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عائق عدم توفر المعلومة في الوقت المحدد وعدم التوفر على نظام معلوماتي.

- **تعليق**

يعكس هذا المؤشر جودة التكوين الملقن والمردودية الداخلية لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

الهدف 4.416: تنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص

المؤشر 1.4.416 : عدد الاعتمادات الممنوحة للمستشارين الفلاحيين

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	704	1 092	1 100	1 200	1 300	1 300	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم منح الاعتماد من طرف وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بعد استطلاع اللجنة الوطنية للاستشارة الفلاحية التي تتكلف بدراسة طلبات الحصول على الاعتماد وإبداء رأيها.

تتكلف مديرية التعليم والتكوين والبحث بإعداد لائحة سنوية للمستشارين الفلاحيين المرخص لهم وتنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية بقرار الوزير المكلف بالفلاحة. كما يمكن استشارة هذه اللجنة في كل المسائل المرتبطة بمهنة المستشار الفلاحي.تتولى مديرية التعليم والتكوين والبحث رئاسة وكتابة هذه اللجنة.

- **مصادر المعطيات**

- عقود خدمات المستشارين الخواص؛
- التقرير السنوي المعد من طرف المستشارين الفلاحيين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عائق تمويل الاستشارة الفلاحية الخاصة.

- **تعليق**

ممارسة الاستشارة الفلاحية الخاصة، ستقوي منظومة الاستشارة الفلاحية كما وكيفا. كما سوف يمكن الاعتماد من احترافية مهنة الاستشارة الفلاحية، وكذلك خلق فرص شغل لخريجي المدارس والمعاهد العليا وكذا مدارس التكوين المهني.

إن إحداث الاعتماد سيعمل على:

- تنظيم مهنة الاستشارة الفلاحي طبقا لمقتضيات القانون رقم 62.12؛

- تقوية منظومة الاستشارة الفلاحية من الناحية الكمية والكيفية؛
- خلق فرص الاستثمار والشغل لخريجي مؤسسات التعليم العالي والتكوين الفلاحي بالمغرب؛
- الاستجابة لمتطلبات تنمية سلاسل الإنتاج.

الهدف 5.416: إدماج مقاربة النوع في برامج التنمية الفلاحية

المؤشر 1.5.416 : عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي		عدد	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي	عدد	240	360	360	400	420	**580**	**2025**
	عدد نقط الارتكاز وأطر قطاع الفلاحة المستفيدين من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي	عدد	50	60	60	60	80	**80**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

احتساب العدد الفعلي للمستفيدين من التكوين.

- **مصادر المعطيات**

تقارير التكوينات الصادرة عن مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق الأهداف حول هذا المؤشر يبقى رهينا بتوفر الوسائل اللوجستيكية.

- **تعليق**

يقدم هذا المؤشر دليلاً على الجهود المبذولة لتعزيز القدرات في أفق تعميم إدماج النوع الاجتماعي في برامج التنمية الفلاحية.

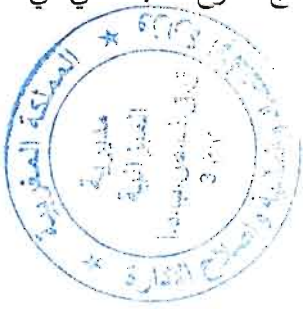

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تتلخص استراتيجية برنامج المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية في بلورة وتفعيل أنشطة التفتيش والرقابة للوقاية من الأمراض التي يمكنها أن تؤثر سلبا على صحة الحيوانات أو المزروعات، بالإضافة إلى ضمان سلامة المنتجات الغذائية وفقا للمعايير الصحية المعمول بها والتأكد من خلوها من مسببات الأمراض التي يمكنها أن تشكل تهديدا على صحة المستهلك. ولتحقيق هذه الأهداف، تنفذ البرامج الاساسية التالية:

- الوقاية الصحية للثروة الحيوانية وحماية الرصيد النباتي؛
- الحماية الصحية للمنتجات الحيوانية ومراقبة المنتجات الغذائية النباتية أو ذات أصل نباتي؛
- تطوير ودعم المختبرات.

I.الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي :

ينقسم إلى مجموعة من البرامج الفرعية، يمكن توضيح مضامينها على الشكل التالي:

- برنامج **الوقاية من الأمراض الحيوانية والمراقبة الصحية للقطيع**:

- ضمان السلامة الصحية للقطيع الوطني إزاء الأمراض الحيوانية المعدية عن طريق القيام بأنشطة محاربة ورصد الأمراض الحيوانية؛
- المراقبة الصحية إزاء معظم الأمراض الحيوانية المتواجدة على صعيد التراب الوطني والتي تعتبر غير متواجدة بالبلاد؛
- مواصلة وتكثيف أنشطة الرصد والمراقبة الصحية في نقط الحدود من أجل حماية القطيع الوطني؛
- استمرار التأهيل الصحي لقطاع الدواجن.

- برنامج **ترقيم وتتبع مسار الحيوانات**:

- إتمام عملية الترقيم عند الإبل والولادات الجديدة عند الأبقار والأبقار المستوردة حسب النظام الوطني للترقيم وتتبع مسار الحيوانات (SNIT) وذلك عن طريق اقتناء معدات الترقيم (الحلقات الإلكترونية، الحلقات العادية، قارئ الحلقات وتحيين قاعدة المعطيات الوطنية؛

- ضمان تتبع مسار الحيوانات ومنتجاتها؛
- مراقبة تنقل الحيوانات.

- برنامج **حماية الرصيد النباتي**:

- تدبير أزمات الصحة النباتية التي يواجهها المغرب، وهي استئصال سوسة النخيل الحمراء، محاربة الحشرة القرمزية لنبات الصبار، الحد من انتشار مرض اللفحة النارية، تحديد بؤر مرض التريستيزا Tristeza وكذا تدبير مكافحة الذبابة المتوسطية (السيراتيت)؛
- تتبع الحالة الصحية للمزروعات وكذلك الدعم التقني والخبرة لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال وقاية النباتات؛
- رصد وتتبع الآفات الناشئة؛
- مراقبة الصحة النباتية داخل البلاد وعبر نقط العبور عند الاستيراد والتصدير؛
- الحجر الزراعي بالخصوص الحوامض وقصب السكر؛
- المكافحات الكبرى التي تهم مكافحة القوارض والطيور الضارة بالزراعات وحماية الغابات ومراقبة آلات رش المبيدات الزراعية.

- برنامج **مراقبة البذور والأغراس**:

- مراقبة إنتاج البذور المعتمدة: الهدف من هذه العملية المراقبة الحقلية والمخبرية لإنتاج البذور من أجل الاعتماد للتأكد من جودتها ومن النقاوة والمطابقة الصنفية؛
- مراقبة الأغراس من أجل اعتمادها: يتجلى الهدف من هذه العملية القيام بمراقبة المشتل والحقل والمختبر، وفي أماكن تخزين الأغراس من أجل الاعتماد وذلك للتأكد من حالتها الصحية ومطابقتها للصنف وكذا من جودتها.

II.ضمان السلامة الصحية للمنتجات الغذائية :

ينقسم إلى برنامجين فرعيين، يمكن توضيح مضامينها على الشكل التالي:

- برنامج **السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية او ذات الاصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية**:

- ضمان سلامة المنتجات على الصعيد المحلي وكذا المستوردة لحماية صحة المستهلك وحماية البيئة؛
- تحسين جودة المنتجات الوطنية من أجل ضمان تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية؛

- المراقبة الصحية البيطرية على طول سلسلة الإنتاج والتوزيع للمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني (بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية) والأعلاف الحيوانية.

- برنامج **مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي والمضافات الغذائية:**

- مراقبة السلامة الصحية للمنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها المضافات الغذائية؛
- وضع مخططات التتبع والمراقبة؛
- تتبع المؤسسات العاملة في المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها وسائل النقل عن طريق منح الاعتمادات والتراخيص الصحية والتحقق من نجاعة أنظمة المراقبة الذاتية الموضوعة من طرف هده المؤسسات؛
- تتبع المؤسسات العاملة في قطاع المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي عن طريق القيام بزيارات صحية منتظمة وزيارات التفتيش؛
- التحقق والموافقة على دلائل الاستعمالات الصحية الجيدة؛
- تحسين جودة المواد من اجل تنافسية جيدة للمواد الوطنية في السوق المحلية والدولية.

III.مختبرات التحليل والبحث :

تحظى المراقبة التحليلية بأهمية خاصة وتشكل أداة أساسية لتنفيذ المهام المختلفة التي يقوم بها المكتب. في عام 2017 ثم إجراء 230.000 تحليل من قبل مختبرات المكتب والتي تنتشر في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. ومن أجل تعزيز شبكة المعامل المذكورة، ينبغي على وجه الخصوص ما يلي:

- توسيع مجالات اختصاص المختبرات للأنشطة التحليلية الأخرى؛
- صيانة وتعزيز نظام ضمان جودة المختبرات وتوسيع نطاقات الاعتماد إلى مناطق جديدة؛
- تطوير المختبرات المرجعية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية حماية الرصيد الحيواني والنباتي؛
- مديرية مراقبة المنتجات الغذائية؛
- مديرية المداخلات والمختبرات؛
- مديرية تقييم المخاطر والشؤون القانونية؛
- المديرية الإدارية والمالية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.417: حماية الرصيد الحيواني والنباتي

المؤشر 1.1.417 : نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	89,20	85	85	85	85	85	2022

- توضيحات منهجية

- **طريقة الحساب**: عدد الحيوانات الملقحة أو المعالجة أو التي تم الكشف عنها بالمقارنة مع العدد المقدر للحيوانات المعنية بالبرامج الوقائية الخاصة بالأمراض الحيوانية (أبقار، ماعز، أغنام، إبل، خيليات، كلاب مملوكة)؛
- **محيط المؤشر**: مجموع التراب الوطني؛
- **منحى تطور المؤشر**: يتغير حسب تطور الوضعية الصحية للأمراض الحيوانية (الطابع غير المرتقب لبعض الأمراض الحيوانية).

- مصادر المعطيات

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تتعلق بعملية تقدير عدد رؤوس الحيوانات المعنية بمختلف البرامج الوقائية.

- **تعليق**

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة إنجاز البرنامج الوقائي (تتبع وتقييم الأنشطة الخاصة بالوقاية من الأمراض الحيوانية).

المؤشر 2.1.417 : نسبة الحيوانات المرقمة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	196	80	80	80	80	80	2022

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: عدد الحيوانات التي تم ترقيمها بالمقارنة مع العدد المقدر لرؤوس القطيع المعني بالترقيم؛
- **محيط المؤشر**: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

الجمعيات المهنية والمديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يسمح المؤشر السالف الذكر بقياس، مع دقة جيدة، نسبة الحيوانات التي تم ترقيمها لأن احتمال ضياع حلقات الترقيم عند الحيوانات المرقمة يبقى ضعيفا (نسبة أقل من 1% حسب كل صانع لهذه الحلقات).

- **تعليق**

كان الهدف من برنامج التعاقد من حيث عدد رؤوس الأبقار التي سيتم ترقيمها في سنة 2018، هو 473.600 رأس. وحيث أن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ONSSA قام سنة 2018 بحملة ترقيم عامة، مقرونة بحملة تلقيح ضد مرض الحمى القلاعية ارتفع هذا العدد إلى 929.057 رأسا مرقما، وهو ما يفسر هذا المعدل.

المؤشر 3.1.417 : نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	185	95	95	95	95	95	2022

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: الضيعات المستهدفة والتي تمت متابعتها خلال السنة من قبل مصالح حماية النباتات من أجل تقييم الحالة الصحية للمزروعات؛
- **نطاق المؤشر**: التراب الوطني؛
- **اتجاه تطور المؤشر**: الارتفاع، شرط تعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات أو الاستعانة بمصادر خارجية عبر انتداب المكتب لبعض الأنشطة إلى الخواص.

- **مصادر المعطيات**

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق المؤشر مرتبط بتعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات.

- **تعليق**

يمكن هذا المؤشر من تتبع تنفيذ برنامج مراقبة محاصيل الصحة النباتية وذلك اعتمادا على عدد الضيعات التي يتم مراقبتها سنويا، وقد ازدادت نسبة الضيعات المراقبة خلال سنة 2018 بنسبة 185٪ مقارنة بالتوقعات وذلك راجع الى تعزيز برامج المراقبة في إطار تتبع الآفات الزراعية الناشئة خاصة الحشرة القرمزية لنبات الصبار، فيروس الحمضيات التريستيزا، فيروس الورديات الشركا، بكتيريا كزيليلا فاستيديوزا، ذبابة الخوخ، الديدان الخيطية للصنوبر ودودة (Spodoptera frugiperda) .

المؤشر 4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة البذور والاغراس المعتمدة		%		-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	نسبة البذور والاغراس المعتمدة - البذور	%	97,50	100	100	100	100	**100**	**2022**
	نسبة البذور والاغراس المعتمدة - الاغراس	%	141	100	**100**	100	100	**100**	**2022**

- **توضيحات منهجية**

  - **طريقة الحساب**: كمية البذور المعتمدة وكمية الشتائل المعتمدة؛
  - **نطاق المؤشر**: أهم جهات إنتاج البذور والاغراس.

- **مصادر المعطيات**

المصالح المركزية للمكتب الوطني ومهني القطاع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مرتبط بعقد البرنامج المبرم بين الحكومة والمهنيين.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من ضبط تطور استعمال البذور والاغراس المعتمدة من طرف الفلاحين.

فيما يتعلق بنسبة 141 ٪ المسجلة في سنة 2018 فهي ترجع إلى ارتفاع الطلب على أغراس الفراولة والزيتون المعتمدة من أجل التصدير.

الهدف 2.417: تحسين سلامة وجودة المنتجات الغذائية

المؤشر 1.2.417 : نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	60	65	66	67	68	68	2022

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: كمية اللحوم المراقبة بالمجازر من طرف المصالح البيطرية / كمية اللحوم المنتجة على الصعيد الوطني؛
- **محيط المؤشر**: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (بالنسبة للحوم المراقبة)؛
- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج (بالنسبة لكمية اللحوم الحمراء المنتجة على المستوى الوطني).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

يمكن المؤشر من التعرف على نسبة تغطية المراقبة الصحية (من طرف المصالح البيطرية) للحوم الموجهة للاستهلاك البشري.

الهدف 3.417: ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية

المؤشر 1.3.417 : نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100	2022

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: عدد مجالات التحليل أو المختبرات المعتمدة مقارنة مع المجالات المقدمة للاعتماد؛
- **نطاق المؤشر**: المدن التي توجد بها مختبرات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **مصادر المعطيات**

- مختبرات التحليل والبحوث الإقليمية التابعة للمكتب؛
- المختبرات الوطنية وهيئة الاعتماد (مصلحة الاعتماد المغربية SEMAC).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد تحقيق هذا المؤشر على عدد الملفات المستوفية للشروط المنصوص عليها والمقدمة من المشغلين وتعزيز الموارد البشرية والمادية للخدمات البيطرية.

- **تعليق**

المؤشر يساعد على ضمان موثوقية التحليلات والخدمات التي تقدمها مختبرات ONSSA.

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يغطي المجال الفلاحي الوطني مساحات من الأراضي والمراعي (خارج المجال الغابوي) تقدر بحوالي 62 مليون هكتار، أي ما يفوق 86% من المساحة الإجمالية منها:

- 8,7 مليون هكتار قابلة للزراعة (أي ما يناهز 12 % من المساحة الاجمالية)؛
- 53 مليون هكتار رعوية (أي 74 % من المساحة الاجمالية).

تبلغ المساحات المسقية 1,5مليون هكتار أي 17 % من الأراضي القابلة للزراعة، في حين تمثل الأراضي البورية 7،2 مليون هكتار. ويعد إعداد المجال الفلاحي إحدى البوابات الرئيسية لسياسات التنمية الفلاحية والقروية.

إن أهم الرهانات على صعيد المناطق الفلاحية التي تعتمد على الأمطار ومناطق الرعي تكمن في تحسين خصوبة وإنتاجية الأراضي وكذلك في حماية الأراضي والموارد المائية والمحافظة عليها من الأخطار التي تهددها (التعرية، الاستغلال المفرط، الرعي المفرط، الفيضانات، التوسع العمراني، ....).

ففي المناطق المسقية ونظرا لندرة الموارد المائية بفعل التأثير المزدوج لمحدوديتها وتفاقمها من جراء التغيرات المناخية وارتفاع الطلب على المياه وتكلفة تعبئة موارد مائية أخرى جديدة، يبقي التحدي الأكبر هو تحسين إنتاجية الماء ومستوى تثمينه.

في هذا الصدد، يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية قصوى للتحكم في المياه وترشيد استعمالها وإعداد المجال الفلاحي لكونهما ركائز أساسية لتحسين إنتاجية الماء وخصوبة الأراضي الفلاحية في أفق تنمية مستدامة للنشاط الفلاحي.

ولمواجهة التحديات المشار إليها أعلاه، ينقسم برنامج الري وإعداد المجال الفلاحي إلى أربعة برامج فرعية كبرى مهيكلة وهي كالآتي:

- **البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي:** الذي يرمي إلى تحويل ما يناهز 550 ألف هكتار من الأراضي المسقية من الري التقليدي إلى الري الموضعي مما سيمكن من إثمار ما يقرب من 1.4 مليار متر مكعب سنويا من الماء، وستهم مشاريع التحويل الجماعي مساحة تقدر ب 220 ألف هكتار بدوائر الري الكبير أما فيما يخص مشاريع التحويل الفردي فستشمل مساحة تقدر ب 335 ألف هكتار على مستوى الضيعات الفلاحية؛
- **برنامج توسيع الري:** الذي يهدف إلى إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز. وسيمكن هذا البرنامج من تثمين موارد

المياه المعبأة بواسطة السدود للري وتحسين توزيعها وتقوية وتعزيز الإنتاج الزراعي وبالتالي الرفع من دخل الفلاحين وكذا الحد من الهجرة القروية. هذا وتبلغ المساحة الاجمالية التي سيتم تجهيزها حوالي 160 ألف هكتار موزعة على 9 جهات؛

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري**: والتي تهدف إلى جذب اهتمام الفاعلين الخواص للاستثمار وإدارة البنيات التحتية العمومية للري في إطار عقود التدبير المفوض، إضافة إلى تدفق التمويلات الخاصة لتنفيذ وتدبير مشاريع الري العمومية وإضفاء الطابع المهني الاحترافي على خدمة المياه؛
- **برنامج إعداد المجال الفلاحي**: الذي يهم إعادة تأهيل وحماية دوائر الري الصغير والمتوسط واستصلاحها وإعداد الأراضي الرعوية وتنظيم تدفق الرعاة الرحل والإعداد العقاري والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.418: تحسين مردودية أنظمة الري

المؤشر 1.1.418 : المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	65 383	86 724	105 700	115 102	125 450	125 450	2022

- **توضيحات منهجية**

هكتارات معصرنة مسقية(ha-mi-eau): المساحة التي تمت عصرنتها فعليا (تسلم أشغال)، ويمكن وضع المياه رهن إشارة الفلاحين على مستوى الضيعة.

- **مصادر المعطيات**

•مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛

•المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛

•المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق النتائج المتوخاة مشروط بانضمام وانخراط الفلاحين في المشاريع وقدرة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمديريات الجهوية للفلاحة في التحكم في المنشآت.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد التجهيز الخارجي والداخلي للضيعات، سيمكن هذا المؤشر من تقييم اقتصاد مياه الري وكذا تثمينها.

المؤشر 2.1.418 : المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	401 000	425 000	475 000	525 000	575 000	575 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يهم مجموع المساحات المجهزة بالري بالتنقيط على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

•مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛

•المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛

•المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق النتائج مرتبط بتبني الري بالتنقيط من طرف الفلاحين وتوفر الاعتمادات اللازمة المخولة للإعانات الممنوحة من طرف الدولة وكذا قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له، وذلك في إطار التحفيزات التي تمنحها الدولة عن طريق صندوق التنمية القروية. بعد تجهيز الضيعات بالري الموضعي، سيتيح هذا المؤشر تقييم الاقتصاد في مياه الري وكذا تثمينها.

الهدف 2.418: تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز

المؤشر 1.2.418 : المساحات الإجمالية الجديدة المجهزة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	33 180	34 680	36 280	49 680	86 480	86 480	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع المساحات الجديدة المجهزة على الصعيد الوطني في إطار برنامج توسيع الري بسافلة السدود.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال...) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد انطلاق عملية السقي، يتيح هذا المؤشر من تقييم تثمين المياه التي تمت تعبئتها بواسطة السدود المنجزة أو التي في طور الانجاز.

و يعزى انخفاض المساحة المتوقع إنجازها خلال سنة 2020 (36280 هكتار) بالنسبة للمساحة المتوقعة سالفا (86480 هكتار) الى عدم انهاء انجاز المشاريع التالية:

- مشروع سايس على مساحة 30000 هكتار؛
- مشروع دار الخروفة على مساحة 11000 هكتار؛
- مشروع قدوسة على مساحة 5000 هكتار؛
- مشروعي المنطقة العليا قطاعي (ق22 و23) على مساحة 2400هكتار؛

- مشروع ولجة السلطان على مساحة 1800 هكتار.

الهدف 3.418: تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي

المؤشر 1.3.418 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	80 000	90 000	100 000	110 000	120 000	120 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المستصلحة سنويا على مستوى دوائر السقي الصغير والمتوسط على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد انطلاق عملية السقي، يتيح هذا المؤشر كذلك قياس تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي.

المؤشر 2.3.418 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	6 000	6 500	7 000	7 500	8 000	8 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا بتقنيات المحافظة على المياه والتربة على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد العقاري وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد انجاز عمليات التهيئة، يتيح هذا المؤشر كذلك قياس تحسين مستوى المحافظة على خصوبة الأراضي.

المؤشر 3.3.418 : مساحات المراعي المجهزة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	508 225	608 225	680 000	750 000	820 000	820 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج المتوخاة بتوفير التمويل اللازم وتوفر الوعاء العقاري وبالعوامل المناخية (التقلبات المناخية وفترات توقف الأشغال) وانخراط مربي الماشية في مشاريع إعداد المجالات الرعوية و كذا قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال...

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد انجاز عمليات التهيئة، يتيح هذا المؤشر كذلك قياس تحسين مستوى تنمية المراعي.

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الإدارة المركزية للوزارة القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه والتي تتعلق بالقيادة الاستراتيجية والتتبع والتقييم. كما يرمي إلى تمكين المصالح الخارجية للوزارة من إنجاز البرامج المسطرة على مستوى مناطق نفوذها في أحسن الظروف. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تتبع وتقييم إنجاز مخطط المغرب الأخضر، قصد توجيه تدخلات مختلف المتدخلين في تنمية القطاع الفلاحي على الصعيد الوطني والجهوي؛
- إنجاز الإحصائيات والاستقصاءات والدراسات الاستراتيجية، بهدف توفير المعلومات الضرورية والمعرفة الدقيقة للقطاع، لكافة المتدخلين في القطاع الفلاحي؛
- تنفيذ المخطط المديري لنظام المعلوميات الذي يهم المصالح المركزية والخارجية للوزارة وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها؛
- وضع نظام معلوماتي بغية تتبع أداء وفعالية القطاع الفلاحي، وكذا مدى تنفيذ المشاريع والبرامج؛
- تنمية الموارد البشرية للوزارة وذلك عبر وضع مخطط للتكوين والتدبير التوقعي للموظفين وكذا تدبير الكفاءات والمسارات المهنية؛
- إعداد وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة؛
- تنمية وتقوية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع التنظيمات المتخصصة؛
- توفير الدعم اللوجستيكي ووسائل العمل لفائدة المصالح المركزية للوزارة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

الكتابة العامة لقطاع الفلاحة.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية المالية؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية نظم المعلوميات؛

- مديرية الشؤون الإدارية والقانونية؛
- مديرية الاستراتيجية والاحصائيات؛
- المصالح المركزية والخارجية لقطاع الفلاحة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.430: تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة

المؤشر 1.1.430 : عدد المستفيدين من التكوين

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(يوم/شخص/تكوين)	12 140	15 000	16 500	16 500	16 500	16 500	2022

■ توضيحات منهجية

- **كيفية احتساب المؤشر**: يوم/شخص/تكوين = مجموع عدد المشاركين x المدة) تم الحصول على عدد المشاركين في كل دورة من خلال قوائم الحضور في أيام التكوين.(

يمكن المؤشر المعتمد من احتساب عدد الموظفين الذين استفادوا خلال السنة من برامج التكوين المستمر، وكذا عدد أيام التكوين المستفاد منها بالنسبة لكل موظف. فهو بذلك يستند إلى العنصر المالي والعامل البشري في احتساب نسبة المجهود المبذول لتقويم مدى نجاعة مجهودات الوزارة على مستوى التكوين المستمر مع التدقيق في ذات الوقت في طبيعة المستفيدين داخل منظومة شريحة الموظفين سواء من حيث النوع (نسبة مشاركة المرأة مقارنة بالرجل)، أو من حيث الصنف (المسؤولين، الأطر، موظفي الدعم).

■ مصادر المعطيات،

- مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لتقييم أنجع لنتائج المؤشر المعتمد يلزم الأخذ بعين الاعتبار حدود المؤشر المتعلقة أساسا بما يلي:

- عدم كفاية الغلاف المالي المخصص للتكوين المستمر لمتطلبات التطور الحاصل في إطار الكتلة الأجرية؛
- كلفة النفقات الأخرى المصاحبة للتكوين المستمر (النقل، المبيت، الأكل)، وايضا النفقات غير الظاهرة (الغياب، تقديم التكوين بشكل لا يلائم الانتظارات ....) يجب ضبطها بشكل جيد.

- **تعليق**

الخطة الرئيسية الجديدة للتكوين المستمر 2016-2020 تمهد افاقا جديدة لنجاعة الاستراتيجية القطاعية في مجال الموارد البشرية، من خلال تعزيز التكوين المستمر وعلاقته مع مختلف مكونات القطاع، وكذا نظام قيادته وتسييره الجديد المبني على الاداء والنتائج، بالإضافة للعائد على الاستثمار الذي يقاس عن طريق رفع مهارات الموظفين عبر ادوات يتم انزالها تدريجيا.

بيد ان، عدة اكراهات تنضاف للوسائل الميزانياتية لضمان انجاح دورات التكوين المستمر، كما ان المسطرة المفروضة للقيام بالخدمات تترك هامشا ضيقا في اختيار شركاء التكوين بما يناسب أهداف التكوين. ايضا يظل اللجوء الى الاتفاقيات جد محدود، مما يحد الطريق لتبادل الخبرات ما بين الوزارة وخبرات باقي مستويات البنيات والوحدات (مؤسسات تكوين العالي، باقي قطاعات التكوين...).

ولذلك، فان تنفيذ المبادئ التوجيهية في الخطة الرئيسية الجديدة للتكوين المستمر، لا يزال رهينا للموارد البشرية والمالية الضرورية لتحسين نوعية التكوين، وكذا لمرونة إجراءات المشتريات العامة، وتنويع اساليب التكوينات، عن طريق تبني التكنولوجيا، نهج طرق التكامل بين استخدام التكوين عن بعد والتكوين الكلاسيكي و كذا تشجيع دورات تكوين تختتم بتقديم شهادات.

الهدف 2.430: توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها

المؤشر 1.2.430 : نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	98	98	98	98	98	98	2020

- **توضيحات منهجية**

·**طريقة الحساب**: عدد المستعملين الراضيين / مجموع عدد المستعملين المستقصيين.

·**نطاق المؤشر**: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

إنجاز استقراء للرأي لدى عينة تمثيلية من مستعملي النظم من خلال تعبئة استمارة إلكترونية. وسوف تغطي العينة المستعملين في المديريات المركزية، والجهوية والإقليمية للقطاع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

سيمكن استقراء الرأي هذا من تقييم الفارق بين الخدمات التي يقدمها نظام المعلوميات والاحتياجات الحقيقية للمستعملين. وهكذا، فإنه سيتم تسليط الضوء على مدى رضا مستعملي نظام المعلوميات من حيث جودة التطبيقات والخدمة المساعدة المقدمة للمستعملين.

الهدف 3.430: تحسين التسيير الإداري للمصالح

المؤشر 1.3.430 : معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح حسب الموظف

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/شخص	46 000	49 500	53 200	52 800	52 600	52 400	2023

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس معدل التسيير الإداري للمصالح بقطاع الفلاحة حسب الموظف (المصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي).

يتم تقدير المعطيات الخاصة بالتسيير الإداري للمصالح انطلاقا من استهلاك السنوات الماضية والحاجيات المطلوبة وبرامج عمل مصالح القطاع.

يحتسب هذا المؤشر بنسبة بسطها ومقامها كالتالي:

البسط: المبلغ الإجمالي للنفقات الخاصة بالتسيير الإداري للمصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي المستمدة كالأتي:

- كل مصاريف المشروع 10 من البرنامج 430 ما عدا تلك الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية والتدقيق وتنظيم المعارض والاشتراكات والمساهمات في المنظمات الدولية؛
- بعض مصاريف المشروع 30 من البرنامج 430 الخاصة بتكاليف التدريب والتنظيم والمشاركة في الندوات والدورات والمؤتمرات؛
- بعض مصاريف المشروع 40 من البرنامج 430 الخاصة بتكاليف التدريب والتنظيم والمشاركة في الندوات والدورات والمؤتمرات وتكاليف النشر والطبع؛
- بعض مصاريف المشروع 50 من البرنامج 430 الخاصة بتكاليف التدريب والتنظيم والمشاركة في الندوات والدورات والمؤتمرات وصيانة وإصلاح الأجهزة التقنية؛
- بعض مصاريف المشروع 30 من البرنامج 416 الخاصة بالوقود وإصلاح السيارات النفعية وإصلاح العتاد وأثاث المكتب والعتاد التقني والاشتراكات والتوثيق والنشر والطبع وشراء لوازم المكتب ولوازم العتاد المعلوماتي والاستقبال والفندقة والحراسة وإصلاح المباني والمساكن الإدارية وشراء لوازم التنظيف؛
- بعض مصاريف المشروع 20 من البرنامج 418 الخاصة بإصلاح العتاد التقني والتوثيق والنشر والطبع وتكاليف الأرشيف؛

المقام: عدد موظفي المديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات المركزية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لطريقة حسابه المبنية على المعدل فإن هذا المؤشر لا يظهر الفوارق في النفقات الخاصة بالتسيير الإداري ما بين المديريات أو بين مكونات كل مديرية على حدة. وتعتبر هذه الفوارق منطقية نظرا لارتباط هذه النفقات بشكل وثيق بحجم برامج الاستثمار الخاصة بكل مديرية. ويجب الإشارة أيضا إلى أن النفقات الخاصة بالتسيير الإداري تضم نظرا لغياب محاسبة تحليلية بعض النفقات المتعلقة بتسيير الداخليات وأقسام وحجرات التكوين المهني (الماء، الكهرباء، إلخ). كما أن هناك عوامل أخرى لها تأثير مهم على إنجازات هذا المؤشر نذكر منها خصوصا تلك المتعلقة بالجانب الاستراتيجي (طبيعة وحجم برامج الاستثمار) والتنظيمي (إعادة الهيكلة الإدارية) والتجاري (الأثمان المرتبطة بالسوق أو بنتائج الصفقات) والاجتماعي (حجم الإعانة المبرمجة لفائدة الأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع، إلخ) وكذلك التغييرات المرتبطة بأعداد الموظفين (التوظيف والتقاعد والوفيات).

- **تعليق**

ستعرف القيمة المتوقعة لهذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا بالنسبة لسنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 نظرا لإدخال بعض المصاريف في حسابه التي لم تكن تحتسب في السابق ونخص بالذكر تكاليف التدريب والتنظيم والمشاركة في الندوات والدورات والمؤتمرات المضمنة بالمشاريع 30 و40 و50 من البرنامج 430. لقد تمت إضافة هذه المصاريف تنفيذا لتوصيات المفتشية العامة للمالية الصادرة سنة 2019 على إثر عملية الإفتحاص التي خصت مشروع نجاعة الأداء لسنة 2016.

من المتوقع أن يعرف هذا المؤشر بعد سنة 2020 منحى تنازلي خلال سنوات 2021 و2022 نظرا لارتفاع أعداد الموظفين طبقا للحسابات التوقعية لمديرية الموارد البشرية (توظيف عدد أكبر والاحتفاظ بالموظفين).

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 16 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	1 018	348	1 366	32,94
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	455	282	737	17,77
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	1 245	799	2 044	49,29
المجموع	2 718	1 429	4 147	100

- جدول 17 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	597	475	1 072	25,85
المصالح اللاممركزة	2 121	954	3 075	74,15
المجموع	2 718	1 429	4 147	100

- جدول 18 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	190	72	262	9,13
جهة الشرق	188	71	259	9,02
جهة فاس - مكناس	357	176	533	18,57
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	270	134	404	14,08
جهة بني ملال - خنيفرة	191	85	276	9,62
جهة الدار البيضاء- سطات	178	117	295	10,28
جهة مراكش - آسفي	194	108	302	10,52
جهة درعة - تافيلالت	62	18	80	2,79
جهة سوس - ماسة	137	38	175	6,1
جهة كلميم - واد نون	76	27	103	3,59
جهة العيون -الساقية الحمراء	115	26	141	4,91
جهة الداخلة - واد الذهب	32	8	40	1,39
المجموع	1 990	880	2 870	100

■ **تعليق**

يمثل موظفي المصالح اللاممركزة: المصالح الجهوية 2870، أشبال الملك الحسن الثاني 60، الموظفون في وضعية رهن الإشارة 84، الموظفون التابعون للمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين 61 كما هو موضح في الجدول أسفله:

	الأعداد			%
	الذكور	الإناث	المجموع	
أشبال الملك الحسن الثاني	46	14	60	**29%**
الموظفون في وضعية رهن الإشارة	42	42	84	**41%**
الموظفون التابعون للمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	43	18	61	**30%**
المجموع	131	74	205	**100%**

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

- تمثل النساء 1/3 من بنية العدد الإجمالي للقطاع،
- تساهم النساء ب 30 % في تقوية قدرة التأطير داخل المصالح اللا متمركزة،
- تمثل الأطر والأطر العليا من النساء 56 % من العدد الإجمالي.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 19 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	582 145 600	4178
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	30 000 000	300
عمليات الإدماج	5 000 000	12
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	24 854 400	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	642 000 000	642000000
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	84 000 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	726 000 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

+ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : مشروع إدماج التحولات المناخية في إنجاز مخطط المغرب الأخضر**
- **مشروع 2 : برنامج التنمية القروية لمناطق الجبال**
- **مشروع 3 : مشروع الفلاحة التضامنية والمندمجة بالمغرب**
- **مشروع 4 : تنمية قطاع الزيتون لصالح صغار الفلاحين**
- **مشروع 5 : مشروع اسنصلاح وتنمية واحات طاطا**
- **مشروع 6 : الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية**
- **مشروع 7 : برنامج دعم مخطط المغرب الأخضر الممول من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية**
- **مشروع 8 : تنمية سلسلة إنتاج اللوز بالمنطقة الشرقية**
- **مشروع 9 : مشاريع الدعامة II**
- **مشروع 10 : تنمية الفلاحة التضامنية**

يهدف إلى تحسين مداخيل الفلاحين الصغار بصفة مستديمة. ويعتمد على تجميع تضامني يربط الدولة بالمستفيدين الممثلين في التنظيمات المهنية في إطار شراكة تعاقدية. ويرتكز على رؤية شمولية السلسلة من الإنتاج إلى التحويل ويأخذ بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية والبعد البيئي.

يشتمل برنامج العمل لسنة 2020 على 698 مشروعا خاصا بالفلاحة التضامنية، منها 125 مشروعا جديدا و573 مشروعا في طور الانجاز والمتعلقة بالفترة ما بين 2010 و2019.

تتوزع المشاريع الجديدة (125 مشروعا) على 11 جهة، وتهم سلاسل الانتاج النباتي ب 92 مشروعا حيث تشمل أساسا أشجار الزيتون (39 مشروع) واللوز (20 مشروع)، اما فيما يخص سلاسل الانتاج الحيواني، فيبلغ عدد مشاريعها 33 مشروع، تهم اساسا اللحوم الحمراء (11 مشروع) وتربية النحل (11 مشروع).

- **مشروع 11 : مشروع تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبليةلإقليم الحوز**
- **مشروع 12 : مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة**
- **مشروع 13 : دعم المهام**
- **مشروع 14 : سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني برسم سنة 2020 فيما يلي:

- مواصلة إنجاز برامج العمل المسطرة في إطار 19 عقود -برامج المبرمجة بين الدولة والمهنيين؛
- مواكبة إنجاز برنامج تنقية أعشاش أشجار النخيل في الواحات للحد من آثار الجفاف وتحسين الإنتاجية في إطار اتفاقية الشراكة المتعلقة بصيانة وتنظيف بساتين النخيل وتشجيع خلق فرص العمل؛
- إتمام بناء وتجهيز مجازر اللحوم الحمراء وسوق الماشية وسوق الجملة في القصر الكبير وسوق الماشية في سيدي بنور من أجل تطوير تثمين وتسويق الحيوانات واللحوم؛
- مساهمة الوزارة في إنشاء وتأهيل المجازر العصرية للحوم الحمراء والدواجن تهدف إلى تنظيم تسويق اللحوم بطريقة عصرية؛
- متابعة إنجاز برنامج مكافحة ناخرة الخشب في جهة الشرق (les scolytes)؛
- متابعة إنجاز برنامج مكافحة الحشرة القرمزية على نبات الصبار من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة؛
- مواصلة مصاحبة المجموعات ذات النفع الاقتصادي المنشئة والمشاريع النموذجية للجمعيات النسائية في إطار برنامج تحدي الألفية لقطاع الفلاحة؛
- مساهمة الوزارة في تطوير وتأهيل محميات الصيد الملكية؛
- تنظيم معارض خاصة بالمنتوجات الحيوانية والنباتية.

- **مشروع 15 : العلامات التجارية والمنتجات المحلية**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال الترميز والمنتوجات المحلية برسم سنة 2020 فيما يلي:

- مواصلة برنامج ترميز المنتوجات الفلاحية والاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة الخاصة بها؛
- اعتماد وتجديد الاعتماد لهيئات المراقبة والمصادقة؛
- إطلاق حملة تواصلية وتحسيسية تخص انتاج وعرض وصلات تلفزية وإذاعية وعبر الانترنيت متعلقة بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة والمنتوجات البيولوجية؛

- اعداد ونشر كتب توجيهية متعلقة بتفعيل الإطار القانوني للعلامات المميزة للمنشأ والجودة والمنتوجات البيولوجية؛
- مواكبة 200 مجموعة منتجة للمنتوجات المحلية من أجل تحسين ظروف الإنتاج وتنافسية هذه المجموعات ومطابقة منتوجاتها للمتطلبات القانونية والصحية ولانتظارات المستهلك من ناحية الجودة والترويج واستقرار التموين (اصلاح وتجهيز وحدات الإنتاج) وذلك عبر:
  - بناء وحدات جديدة لتثمين المنتوجات المحلية لصالح تجمعات المنتجين الصغار؛
  - اصلاح وترميم وحدات تثمين المنتوجات المحلية (اصلاح المباني وإعادة تأهيلها لصالح تجمعات المنتجين الصغيرة)؛
  - دعم تجمعات صغار المنتجين بمعدات تقنية لتثمين المنتوجات المحلية (تحسين تجهيزات وحدات تثمين المنتوجات المحلية)؛
  - المساعدة التقنية لتحسين عمليات التثمين عبر تبني الممارسات الجيدة في التصنيع والنظافة.
- تجهيز المنصة اللوجستيكية والتسويقية للمنتوجات المحلية بالجهة الشرقية؛
- مواصلة برنامج ترميز المنتوجات الفلاحية والاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة الخاصة بها، وكذا اعتماد وتجديد اعتماد هيئات المراقبة والمصادقة: ECOCERTو IMANOR؛
- مواصلة تأهيل 208 مجموعة منتجة للمنتوجات المجالية من أجل تفعيل مخططات العمل المنجزة لتأهيلهم عبر تكثيف وتحسين ظروف الإنتاج والتثمين والتسويق والتسيير؛
- متابعة تسيير المنصتين اللوجستيكية والتسويقية بمكناس والحسيمة الخاصتين بتسويق المنتوجات المجالية، وكذا إطلاق الدراسة الخاصة بمشروع المنصة اللوجستيكية والتسويقية للمنتوجات المجالية بأكادير؛
- مواكبة ترويج المنتوجات المجالية والعلامات المميزة للمنشأ والجودة على الصعيد الوطني عبر حملات ترويجية على مستوى نقاط البيع (الأسواق الكبرى والمتوسطة والأروقة التجارية، ...)، وحملات اعلامية مؤسساتية على مستوى عدة وسائل اعلامية وكذا تنظيم مشاركة المجموعات في المعارض الوطنية؛
- مواصلة عدة برامج خاصة بتعزيز حضور المنتوجات المجالية المغربية في الأسواق الوطنية كبرنامج مواكبة الولوج إلى قنوات التوزيع المنتظمة وتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع المراكز التجارية الكبرى والمتوسطة لتسويق المنتوجات المجالية؛
- مواصلة أشغال لجنة المصادقة على استعمال الرمز الجماعي «Terroir du Maroc» التي تترأسها وكالة التنمية الفلاحية والمكونة من ممثلي مديرية تنمية سلاسل الإنتاج، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمديريات الجهوية للفلاحة المعنية؛

- مواكبة تفعيل اتفاقية الشراكة بين وكالة التنمية الفلاحية والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية، لمراقبة جودة المنتوجات الحاصلة على رخصة استخدام الرمز الجماعي المذكور؛
- مواصلة برنامج تعزيز التجارة الالكترونية عبر إنشاء مواقع بيع على الانترنت لفائدة المجموعات المنتجة بشراكة مع بريد المغرب، وترويج منتوجاتهم عبر الانترنيت وعدة وسائل اعلامية؛
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الأسواق التجارية الكبرى والمتوسطة عبر تسجيل مجموعات جديدة منتجة للمنتوجات المجالية؛
- مواصلة تنظيم المشاركة المغربية في المعارض الدولية (المعرض الدولي للفلاحة بباريس 30 عارضا والمعرض الدولي للتغذية بأبو ظبي 25 عارضا) بهدف تطوير التصدير التضامني للمنتوجات المجالية المغربية وتعزيز تموقعها بالسوق الدولية.

- **مشروع 16 : تطوير الفلاحة التجارية**

يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير البنية التحتية، من أجل تثمين المنتوجات الفلاحية على صعيد مناطق الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية. وتتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية الأعمال الفلاحية برسم سنة 2020 فيما يلي:

الأقطاب الفلاحية:

- أقطاب مكناس وبركان: مواصلة عملية تسويق الأقطاب لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بهما؛
- قطب تادلة: إنهاء أشغال التهيئة خارج الموقع ومواصلة عملية التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية؛
- قطب سوس: مواصلة عملية التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية؛
- أقطاب الغرب واللوكوس: التوقيع على اتفاقية تثمين كل قطب واتخاذ التدابير من أجل إطلاق أعمال التجهيز والتهيئة؛
- قطب الحوز: المصادقة على الوعاء العقاري الذي سيحتضن المشروع.

أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية:

- أقطاب مكناس وبركان وتادلة: مواصلة أنشطة الأقطاب في مجالات البحث ومراقبة جودة المنتوجات الفلاحية وكذا مواكبة المهنيين؛
- قطب سوس: إنهاء أشغال البناء وتجهيزه؛
- أقطاب الغرب واللوكوس والحوز: إطلاق الدراسات التقنية.

إنشاء مركزين للابتكار في مجال الصناعات الغذائية

- **مركز مكناس:** مواصلة بناء وتجهيز المركز، بالإضافة إلى إطلاق طلبات عروض مشاريع في ميدان الابتكار في مجال الصناعات الغذائية.
- **مركز بركان:** بناء وتجهيز المركز.

أسواق الجملة للخضر والفواكه:

- مواصلة بناء سوق نموذجي بجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

تنمية قطاع الصناعات الغذائية:

- مواصلة إنجاز برنامج العمل المسطر في إطار العقد برنامج لتطوير قطاع الصناعات الغذائية الموقع مع المهنيين وتنزيل مقتضياته عبر توقيع اتفاقيات خاصة بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية بالنسبة لكل سلسلة وكذا للتدابير الافقية.

- **مشروع 17 : المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية**

تتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2020 في:

بالنسبة للاستشارة الفلاحية:

- مواصلة تحديث وعصرنة وصيانة وتجهيز المراكز المحلية للاستشارة الفلاحية والمصالح الإقليمية للاستشارة الفلاحية؛
- تعزيز تجهيز المستشارين الفلاحيين بالمعدات التقنية لتحليل التربة والمياه ورصد الأمراض واللوحات المعلوماتية الملائمة للعمل بالميدان من أجل الرفع من قدرة تدخلاتهم لدى الفلاحين؛
- متابعة إحداث المدارس الحقلية في مختلف سلاسل الإنتاج بتعاون مع الشركاء المهنيين ومؤسسات البحث والتكوين؛
- مواصلة تنظيم أيام تكوينية وإخبارية وتحسيسية وتنشيطية ولقاءات الدعم والاستشارة بين المنتجين والباحثين والمهنيين والمجمعين على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي حول أهمية استعمال البذور المختارة والممارسات الزراعية الجيدة وإجراءات صندوق التنمية الفلاحية مشاريع الدعامة الثانية، والتجميع والتنظيم المهني؛
- تنظيم أكثر من 400 رحلة دراسية لفائدة الفلاحين على هامش التظاهرات الفلاحية الوطنية والجهوية (المعرض الفلاحي الدولي بمكناس والمعرض الدولي للتمور بأرفود...)؛
- مواصلة دعم البرنامج الوطني لإحداث التعاونيات الفلاحية؛

- خلق منظومة المعلومات لتقاسمها مع الفلاحين والمهنيين بشكل تفاعلي، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والشبكات العنكبوتية؛
- مواصلة دعم التعاونيات الفلاحية للمرأة القروية وتنمية الشراكة وتفعيلها بين المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والتنظيمات البيمهنية وخاصة النسوية منها؛
- مواصلة تدعيم قدرات الفلاحين وأبناء الفلاحين والمرأة القروية عبر برامج تكوينية هادفة؛
- متابعة تنظيم دورات تكوينية وتدعيم وتقوية القدرات العلمية والمعرفية لفائدة المستشارين الفلاحيين ومسؤولي الاستشارة الفلاحية.

بالنسبة للغرف الفلاحية:

- الانتهاء من أشغال بناء مقرات الغرف الفلاحية الجهوية خلال سنة 2020، حيث سيتم إتمام المقر الوحيد المتبقي والخاص بالغرفة الفلاحية لجهة كلميم-واد نون بكلميم؛
- تجهيز الغرف الفلاحية: سيتم التركيز بصفة خاصة على تجهيز المقرات الجديدة التي تم الانتهاء من أشغال بنائها، ولا سيما مقرات الغرف الفلاحية بطنجة والعيون. كما سيتم مواصلة تجهيز الغرف الفلاحية الأخرى بصفة عادية بالاحتياجات الضرورية؛
- مساهمة الغرف الفلاحية في التنمية: سيتم برسم ميزانية سنة 2020 دعم الاعتمادات المبرمجة لإنجاز الأنشطة التنموية التي تقوم بها الغرف الفلاحية، والتي تتجلى في:

-المساهمة في إنجاز مشاريع فلاحية تنموية تندرج في مجال المخططات الجهوية الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر بمناطق نفوذ كل غرفة وذلك في إطار تعاقدي؛

-تكوين وإخبار الفلاحين وتأطير المنظمات المهنية الفلاحية؛

-المساهمة في تنظيم تظاهرات ومعارض إقليمية وجهوية تتعلق بالقطاع الفلاحي؛

- العمل على إحداث لجان التدقيق على صعيد كل غرفة فلاحية، وذلك لمواكبة هذه المؤسسات وتتبع عمليات التدقيق الخارجي التي تقوم بها.

وكالة التنمية الفلاحية:

سيتم برسم ميزانية سنة 2020 دعم الاعتمادات المبرمجة لإنجاز المهام والأنشطة التي تقوم بها وكالة التنمية الفلاحية، والتي تتجلى في المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية، وذلك عبر مخططات العمل المتعلقة بدعم سلاسل الانتاج الفلاحي ذات القيمة المضافة العالية بهدف تحسين الإنتاجية.

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	121 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يسهر المكتب على تطبيق السياسة الحكومية في مجال الاستشارة الفلاحية خاصة فيما يخص: -مواكبة وتأطير وتقديم الاستشارة الفلاحية للفلاحين؛ -مواكبة المهنيين في تخطيط وتنفيذ وتتبع المشاريع الفلاحية؛ -تطوير الشراكة في مجال الاستشارة الفلاحية.
الأنشطة	- الأعمال والأنشطة المتعلقة بالاستشارة الفلاحية: • تكوين الفلاحين؛ • مرافقة الفلاحين للاستفادة من المساعدات المالية؛ • تنظيم رحلات علمية وأيام تحسيسية للفلاحين؛ • التنظيم والمشاركة في الفعاليات والمعارض الفلاحية؛ • نشر الوثائق المتعلقة بالاستشارة الفلاحية ونتائج البحوث التطبيقية؛ - تنفيذ عمليات الاستشارة الفلاحية في إطار مشاريع تشاركية؛ - تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة؛ - تجديد وتجهيز هياكل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	وكالة التنمية الفلاحية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	60 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تناط بالوكالة مهمة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية. وتكلف الوكالة على الخصوص بالاقتراح على السلطات الحكومية مخططات العمل المتعلقة بدعم سلاسل الانتاج الفلاحي ذات القيمة المضافة العالية بهدف تحسين الإنتاجية.
الأنشطة	-البحث عن العقار اللازم وتعبئته لتوسيع الدوائر الفلاحية وتطوير الزراعات ذات القيمة المضافة العالية؛ -تفعيل ومواكبة انجاز مشاريع الدعامة الثانية، وذلك عبر تشجيع وتنفيذ مشاريع قابلة للاستثمار من الناحية الاقتصادية بهدف تحسين دخل الفلاحين؛ -دعم وتأطير الفلاحين؛ -تشجيع وتثمين المنتجات الفلاحية، وذلك بوضع أنظمة جديدة في مجالات الري وتجهيز الضيعات والتوضيب والتسويق؛ -تشجيع الاستثمار الفلاحي وتفعيل الشراكات مع المستثمرين؛ -تشجيع العرض الوطني في مجال الاستثمارات الفلاحية عبر تنظيم تظاهرات ومعارض وحملات اعلامية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	161 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تسعى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلى تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الفلاحي بمنطقة نفوذها في إطار برنامج تنمية سلاسل الانتاج عبر مشاريع تعزيز التنمية الفلاحية المحلية من خلال: -ترويج وتكثيف وتثمين الفلاحة المحلية؛ -تحسين دخل الفلاحين؛ -النهوض بمشاريع الدعامة الثانية.
الأنشطة	انجاز وتتبع مشاريع الدعامة الثانية.

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم تكوين المساجين**
- **مشروع 2 : دعم المهام**
- **مشروع 3 : التعليم الفلاحي العالي**

- تتعلق المشاريع والإجراءات الرئيسية التي اقترحها **معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة** أساسا بالبناء والمنشآت والمعدات والخدمات المختلفة اللازمة لتشغيل الهياكل التعليمية والإدارية وأيضا لتحسين حياة الطلاب. وتشمل:

  - استمرار الأعمال والدراسات المتعلقة ببناء بلوك B لمركز حاضنة الشركات المبتكرة على مستوى مركب البستنة بأكادير ومواصلة أعمال تطوير الملاعب الرياضية؛
  - بدء المرحلة الأولى من مشروع تطوير مركز رياضي وثقافي في معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة : بناء قاعة رياضية، 3 ملاعب كرة قدم صغيرة بالعشب الاصطناعي والمناظر الطبيعية و تجهيزات خارجية (الطرق والمساحات الخضراء) ؛
  - تطوير بنيات التكوين : دراسات على تشييد المباني والمختبرات التعليمية.

- فيما يتعلق **بالمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس**، فإن مشروع الأداء لعام 2020 يهدف أساسا الى انجاز الاشغال المتعلقة ببناء وتجهيز البنيات التحتية التعليمية والعلمية واقتناء المعدات؛
- فيما يتعلق **بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا**، فإن الإجراءات الرئيسية المزمع القيام بها في عام 2020 تهدف إلى:

  - تحويل المكتبة الى مختبرات متعددة التخصصات وتجهيزها؛
  - صيانة وإصلاح شبكة معالجة مياه الصرف الصحي (التنظيف والتخلص من النفايات وإصلاح الأنابيب ...)؛
  - المعدات والأدوات التقنية والمختبرات لدعم وتعزيز التدريب النظري والتطبيقي.

- **مشروع 4 : البحث الزراعي**

بالنسبة للبحث الزراعي، يتوقع تنفيذ عام 2020 ما يلي:

- تنفيذ مشاريع البحث والتنمية في إطار المكانيزم التنافسي (MCRDV) للبحث والتنمية والإرشاد الفلاحي. يهدف هذا البرنامج إلى تنفيذ مشاريع البحث والتنمية من قبل فرق مختلطة متعددة التخصصات تستجيب لأولويات مخطط المغرب الأخضر؛
- تنفيذ الأنشطة في مركز الدعامة الثانية لمخطط المغرب الاخضر بهدف توفير التدريب لصالح أعضائه وشركائه وكذلك صغار الفلاحين ومواكبة برامج الإنشاء والدعم لصالح المنظمات المهنية وخاصة التعاونيات الفلاحية.

فيما يتعلق بالمعهد الوطني للبحث الزراعي، يهدف مشروع ميزانية الاستثمار لعام 2020 إلى توحيد عمليات الاستثمار المخطط لها لعام 2019 والتي سيتم تنفيذها في عام 2020 لتلبية الاحتياجات التي عبرت عنها مختلف مراكز المعهد والغرض منه هو الاستجابة للعمليات التالية:

- الانتهاء من تشييد حظيرة للماشية وملحقاتها في المركز الجهوي للبحث الزراعي بالراشيدية وبناء المختبرات في المركز الجهوي للبحث بالرباط؛
- تجهيز المباني التقنية والإدارية على مستوى المراكز الجهوية للبحث؛
- التصميم والتطوير والتركيب على مستوى المراكز الجهوية للبحث؛
- تطوير مدارج وجدة والرشيدية وتادلة والرباط؛
- تطوير شبكات الري في مراكز وجدة ومراكش والقنيطرة؛
- بناء وتجهيز البيوت الزجاجية في مراكز البحث الجهوي بكل من مكناس، طنجة و وجدة؛
- اقتناء معدات علمية ومختبر مركزي في المقر المركزي للمعهد؛
- الانتهاء من تسييج المحطات التجريبية بكل من الرباط ومراكش وسطات؛
- توفير خدمات الحراسة في المجالات التجريبية للمعهد المتعلقة بالتوقيت المؤقت لعام 2020.

فيما يتعلق بالاحتياجات التي تم الإعراب عنها من طرف مراكز البحث لعام 2020، فستشمل بالخصوص:

- تطوير مباني تقنية وإدارية لمختلف مراكز البحث: وهي تتعلق بشكل أساسي بإنجاز تطوير وتحديث مختبرات وحدات الأبحاث حول وقاية النباتات بالمركز الجهوي بالقنيطرة وتطوير مباني الأقسام الثلاثة؛
- التصميم والتطوير والتركيب: يتعلق الأمر بشكل أساسي بتركيب مركب ضوئي في المركز الجهوي للبحث ومصاريف أخرى مثل مجموعة Eléctrogène، وتركيب جهاز كروماتوجرافيا الغاز وتركيب الألواح الشمسية؛
- بناء وتطوير السياج: يتعلق بشكل أساسي بالمراكز الجهوية للبحث بأكادير وتادلة؛

- بناء وتجهيز البيوت الزجاجية: وهي تتعلق بشكل أساسي ببناء بيت زجاجي تبلغ مساحته5000 متر مربع ومعدات 3 بيوت تجريبية Monochapelles في المركز الجهوي بأكادير، بيت زجاجي بالمركز الجهوي لمراكش وبناء بيت زجاجي للأبحاث في مجال للتكنولوجيا الحيوية بالرباط؛
- تطوير شبكات الري وأحواض التخزين بالمراكز الجهوية للبحث لكل من الراشيدية ومكناس.

▪ مشروع 5 : التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي

برسم سنة 2020، سيتميز برنامج التكوين المهني الفلاحي باستكمال تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني:

- التكوين الأساسي : 5330 متدرب؛
- التكوين بالتدرج: تكوين 5200 متدرج من أبناء وبنات الفلاحين منهم 1200 فتاة.

تندرج المكونات الأساسية لميزانية الاستثمار لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي ضمن الهدف الإجمالي للرقي بجودة التكوين والرفع من القدرة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني عبر:

- اعتماد نمط جديد من الحكامة للمنظومة عبر إعادة هيكلتها وفقا لمبدأ الجهوية وذلك بخلق 12 قطبا متعدد المراكز.
- تحديث الأدوات البيداغوجية للتعليم باعتماد مناهج مبتكرة واستعمال تقنيات الاعلام والتواصل:

- الرقمنة التدريجية للتكوين المهني الفلاحي عبر شراء أدوات معلوماتية وتوفير المساعدة التقنية لمواكبة رقمنة مسار التكوين ، بمعدل 4 أقطاب سنويا (فاس مكناس، الشرق، درعة تافيلالت، طنجة تطوان الحسيمة). وفي هذا الإطار يتعين على مؤسسات التكوين المهني الفلاحي تكريس ثقافة الرقمية لدى المتدربين الشباب عبر مقاربات بيداغوجية مبتكرة باستعمال تكنولوجيات لنقل المعرفة والخبرة المهارة الحياتية؛
- تعزيز اللغات والمهارات الناعمة بمبلغ مليون درهم سنويا بمعدل 4 أقطاب سنويا.

- استكمال اشغال بناء مركزين للتكوين على مستوى الرحامنة وجرسيف. يتوقع تجهيز هاذين المركزين خلال سنة 2021.
- استكمال مخطط عمل تحديث ورفع مستوى 52 مؤسسة للتكوين المهني الفلاحي (اجنحة داخلية، بنايات، أماكن للتجارب البيداغوجية....) هذا والشروع بمعهد التقنيين المتخصصين الفلاحيين بالداخلة.
- وضع جهاز معلوماتي، تواصلي وتقييم منظومة التكوين المهني الفلاحي.

- الشروع بالعمل في مركز الهندسة البيداغوجية وتكوين المكونين بالمهدية، قصد تنظيم ورشات لفائدة 250 سنويا حول مختلف المواضيع الخاصة بالرفع من مستوى التكوين المهني الفلاحي.
- اعتماد ممونين خارجيين بخصوص توفير المآكل للمتدربين على مستوى مؤسسات التكوين المهني ، مع الرفع من العدد ب 6 في المئة سنويا.
- تحديث ووضع برنامجين من التكوين سنويا لتكييف البرامج مع الإطار المنهجي الجديد للمقاربة بالكفاءات.
- تفعيل مخطط عمل التكوين ودعم تمرس المكونين على المستوى التقني والبيداغوجي.

- **مشروع 6 : تعميم فلاحي**

- **مشروع 7 : ادماج بعد النوع ضمن مخطط المغرب الاخضر**

أما فيما يخص إدماج مقاربة النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية فيتوقع إنجاز الأنشطة التالية:

- برمجة وإنجاز دورات تكوينية لتقوية القدرات في مجال مقاربة النوع لفائدة نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي التابعة للهياكل المركزية والجهوية والمؤسسات تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه و الغابات و النساء القرويات المنخرطات في التنظيمات المهنية الفلاحية.
- إنتاج وصلات إعلامية و برامج إذاعية وتلفزيونية ووسائط سمعية بصرية و مكتوبة في مجال النوع الاجتماعي (ملصقات، منشورات، كتيبات ، ملصقات ، لافتات ، أدلة ، تقرير النوع الاجتماعي ...).

- **مشروع 8 : دعم المقاولات الفلاحية النسوية**

الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	مؤسسات التدريب والبحث
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	19 مليون درهم مخصصة للمدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس؛ 100 مليون درهم مخصصة لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تتجلى المهام الرئيسية لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس في: -تكوين المهندسين الزراعيين المتخصصين؛ -البحث العلمي والتقني؛ - المساهمة في التنمية الزراعية.
الأنشطة	-التكوين الأساسي للمهندسين الزراعيين؛ -التكوين المستمر في المجال الفلاحي؛ -تهيئ الشباب للاندماج في سوق الشغل؛ -تأطير البحوث؛ -نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المعهد الوطني للبحث الزراعي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	150 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يعتبر المعهد الوطني للبحث الزراعي مؤسسة مكلفة بإجراء البحث العلمي دعما للسياسات العمومية للتنمية الفلاحية وكذلك البحوث الاستباقية التي ينبغي أن تضمن استدامة نظم الإنتاج. ويرتكز مجال الاختصاصات على العلوم التي تهتم بالنباتات والحيوانات والبيئة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيات الرامية إلى تحسين الإنتاج الزراعي بما في ذلك أساليب تحويل المنتجات واستخداماتها وبالإضافة إلى البحث، يكلف المعهد الوطني للبحث الزراعي بإجراء الخبرات و مراقبة البحث، ونشر المعلومات، ونقل التكنولوجيا.
الأنشطة	-إصلاح وتأهيل مختبرات وحدة البحث المتعلقة بحماية النبات وتعويض نظام الري التقليدي لبساتين الحمضيات؛ -بناء حظيرة نموذجية تعنى بالأنشطة البحثية ونقل التكنولوجيا فيما يخص سلالات الواحات والمناطق شبه الصحراوية؛ -وضع نظام متطور لضخ مياه الري؛ -تجهيز وشراء المعدات العلمية والتقنية لمختبرات قطب الجودة؛ -تشييد بيوت مغطات متحكم بها وتجهيز مختبرات الصناعة الغذائية؛ -تأهيل مختبر التكنولوجية الغذائية والجودة؛ -تشييد المباني العلمية و التقنية بالمركز الجهوي للبحث الزراعي بالرباط.

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : إعانات و تحويلات
- مشروع 2 : إعانة

I.الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي

يرتكز برنامج عمل الحفاظ على الرصيد الحيواني على العمليات التالية:

- مراقبة أهم الأمراض الحيوانية المعدية وتلك التي تنتقل للإنسان وكذا الأمراض ذات الانعكاسات الاقتصادية؛
- إتمام عمليات التلقيح وعلاج القطاع الوطني ضد الأمراض المعدية الرئيسية، بما في ذلك إنجاز حملتين وطنيتين لتذكير الأبقار ضد الحمى القلاعية (نهاية دجنبر 2019/يناير 2020 ويونيو 2020) وعملية تلقيح وقائية وطنية للأغنام والماعز ضد جذري الأغنام وطاعون المجترات الصغيرة؛
- تعزيز اليقظة الصحية على الصعيد الوطني تجاه الامراض المتوطنة وكذا الامراض التي تعتبر غير متواجدة بالبلاد؛
- مواصلة عملية ترقيم الماشية (SNIT) وتتبع وضبط حركتها بالمجازر والأسواق؛
- تسجيل وحدات تربية وانتاج الأغنام والماعز المخصص للذبح بمناسبة عيد الأضحى 1441 وترقيم هذه الحيوانات؛
- تعزيز التأطير الصحي لقطاع الدواجن وتتبع ومراقبة الوضع الصحي على مستوى مزارع الدواجن.

يرتكز برنامج حماية الثروة النباتية على العمليات التالية:

- مواصلة تنفيذ برنامج محاربة الحشرة القرمزية لنبات الصبار؛
- مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة سوسة النخيل الحمراء في مدينتي طنجة والناظور بهدف القضاء عليه؛
- رصد وتتبع الأمراض والآفات غير الموجودة في المغرب او موجودة بصفة محدودة: فيروس الحمضيات التريستزا، فيروس الورديات الشركا، ذبابة الخوخ، الديدان الخيطية لصنوبر و دودة *(Spodoptera frugiperda)* ؛

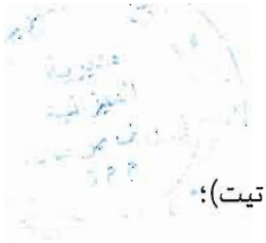

- تعزيز مراقبة البكتريا *Xylella fastidiosa* لتجنب إدخالها للمغرب؛
- مواصلة إجراءات الحجر الزراعي، خصوصا الحوامض وقصب السكر؛
- استمرار تنفيذ خطة عمل للسيطرة على ذبابة فاكهة البحر المتوسط (السيراتيت)؛
- دعم برنامج المراقبة الصحية للنباتات داخل البلاد وعند الاستيراد والتصدير؛
- تتبع اشغال انشاء وحدة إنتاج الذكور العقيمة لمكافحة ذبابة فاكهة البحر المتوسط باكدير(السيراتيت)؛
- استمرار تنفيذ برامج المحاربات الكبرى للطيور المضرة (الجاوش) والقوارض الضارة بالزراعة والحشرات الأساسية بالغابات؛
- مواصلة تنفيذ برنامج المراقبة لوحدات الإنتاج لمواد التعبئة الخشبية المخصصة للتجارة الدولية.

ترتكز عملية مراقبة البذور والأغراس على:

- مراقبة واعتماد 2,5 مليون قنطار من البذور؛
- مراقبة 74 مليون شتلة بما فيها 40 مليون شتلة للتوت الأرضي.

II. مراقبة المنتجات الغذائية

خلال سنة 2020، تتلخص استراتيجية المراقبة الصحية للمنتجات النباتية وذات الأصل النباتي والمضافات الغذائية والمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية كما يلي:

- مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها المضافات الغذائية المدخلات الزراعية (تقريبا 30 ألف زيارة مراقبة وأخذ العينات من أجل التحاليل المخبرية)؛
- انجاز مخططات المراقبة والتتبع؛
- اعتماد وترخيص صحي للمؤسسات وللمقاولات العاملة في القطاع؛
- انجاز الزيارات الميدانية الصحية المنتظمة؛
- متابعة برامج مراقبة المنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية؛
- اعتماد وترخيص مؤسسات جديدة لمعالجة وتحويل وتخزين المنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني وتتبع المؤسسات المعتمدة والمرخصة لمعالجة وتحويل وتخزين المنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني؛
- اعتماد وتتبع وسائل نقل المنتجات السريعة التلف؛

- انجاز مخططات الرصد والمراقبة للمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية: أخذ العينات في إطار إنجاز مخططات رصد ومراقبة بقايا الأدوية البيطرية وملوثات البيئة؛
- المراقبة الصحية عند الاستيراد للمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية وكذا الأعلاف الحيوانية والمواد الحيوانية الثانوية؛
- المراقبة الصحية عند التصدير للمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية وكذا الأعلاف الحيوانية والمواد الحيوانية الثانوية؛
- إنجاز زيارة المراقبة للمنتجات بنقط البيع.

.IIIتنمية المختبرات

يهدف برنامج المختبرات خلال سنة 2020 إلى:

- دعم التنسيق بين المختبرات للرفع من الكفاءة وترشيد عمليات شراء اللوازم والمعدات المخبرية؛
- العمل من أجل انشاء شبكة المختبرات المتخصصة وإنشاء المختبرات المرجعية؛
- تعزيز مراقبة المختبرات الخاصة المعترف بها أو المعتمدة.

❖ الاعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	580 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يمارس المكتب لحساب الدولة الاختصاصات المتعلقة بحماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات. ولهذه الغاية، يسهر المكتب على انجاز المهام التالية: - الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي؛ - مراقبة المنتجات الغذائية؛ - تنمية المختبرات.
الأنشطة	-الحماية الصحية للثروة الحيوانية الوطنية من خلال المراقبة الصحية وبرنامج الترقيم والتتبع؛ -حماية الرصيد الوطني النباتي والقيام بعمليات المراقبة للنباتات ومنتجاتها على الصعيد الوطني وعند الاستيراد والتصدير؛ -مراقبة المنتجات الغذائية من أصل حيواني ومن أصل نباتي بالإضافة للأسماك ومشتقاتها، وتشمل هذه المراقبة المواد المعروضة بالسوق المحلية وعند الاستيراد والتصدير؛ -مراقبة المؤسسات الصناعية المنتجة للمواد الغذائية والمعدة والمخزنة والموزعة لها وتشمل هذه المراقبة أيضا المؤسسات المتخصصة في مجال أعلاف الماشية؛ -مراقبة المضافات الغذائية ومواد التعبئة والتغليف والمواد التي تلامس المنتجات الغذائية؛ -مراقبة وتسجيل الأدوية البيطرية والمواد المطهرة والمؤسسات المنتجة والموزعة لها؛ -مراقبة وتسجيل مبيدات الآفات الزراعية والمنشآت المنتجة والموزعة لها؛ -مراقبة واعتماد البذور والشتلات النباتية وترخيص المؤسسات المنتجة والمورد والمصدرة لها.

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : مشروع أسيف المال**
- **مشروع 2 : مشروع قصوب**
- **مشروع 3 : مشروع أنسكمير**
- **مشروع 4 : دراسات، أبحاث وتجارب**
- **مشروع 5 : تهيئة المناطق السقوية بتافراوت وآيت منصور**
- **مشروع 6 : مشروع التنمية المندمجة ويجان**
- **مشروع 7 : إجراءات موازية لمشروع الري الصغير والمتوسط**
- **مشروع 8 : البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح**

فيما يخص التدخلات الرامية إلى تهيئة المجال الرعوي في إطار البرنامج البيجهوي لتنمية المراعي وتنظيم الترحال، تتلخص فيما يلي:

- مواصلة أشغال تهيئة التربة وغرس الشجيرات العلفية؛
- إنشاء وتجهيز نقط الماء لتوريد الماشية؛
- خلق وتحديد المحميات الرعوية؛
- الاستشارة التقنية وإبرام اتفاقيات من أجل تهيئة المراعي؛
- تهيئة المسالك الرعوية؛
- مواصلة التدخلات المتعلقة بنقط الماء المتنقلة لتوريد الماشية.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020 كما يلي:

- خلق واستصلاح محميات رعوية على مساحة 30.000 هكتار؛
- غرس الشجيرات العلفية على مساحة 1.000 هكتار؛

- تهيئة 50 كلم من المسالك الرعوية من أجل تسهيل الولوج إلى المجالات الرعوية غير المثمنة وفك العزلة على الساكنة المحلية؛
- خلق وتجهيز 40 نقطة ماء لتوريد الماشية واقتناء 800 صهريج بلاستيكي و10 شاحنات صهريجية؛
- تنظيم وتكوين مربي الماشية في إطار تنظيمات مهنية قصد تقوية قدراتهم الانتاجية والتنظيمية من أجل لعب الدور المنوط بهم في التدبير المستدام للموارد الرعوية؛
- بناء وتجهيز مقرات التعاونيات الرعوية؛
- تنظيم النسخة الخامسة للمعرض الوطني للمراعي.

- **مشروع 9 : مشروع التنمية القروية المندمجة للاستثمار في المناطق البورية**

- **مشروع 10 : التهيئة الهدروفلاحية لدائرة اسجن**

سيمكن مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لدائرة اسجن على مساحة 2500 هكتار بإقليم وزان، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد واد المخازن. وسيستفيد من المشروع أكثر من 4000 فلاح، حيث سيمكن من تنويع وتكثيف انتاج الأشجار المثمرة وتحسين القيمة الفلاحية المضافة وبالتالي تحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي بالمنطقة.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- بناء محطة ضخ للمياه انطلاقا من حقينة سد واد المخازن؛
- بناء حوض تنظيم بحجم 50000 م^3؛
- قنوات الإمداد على طول 10.5 كلم؛
- بناء حوض لتخزين المياه بحجم 74000 م^3؛
- بناء محطة لتصفية مياه الري؛
- مد قنوات وشبكة الري وعدد من المسالك الطرقية؛
- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020 في انهاء انجاز اشغال مآخذ مياه السقي.

- **مشروع 11 : مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لسهل سايس**

يهدف مشروع حماية سهل سايس السقوي إلى إعادة التوازن المائي لفرشة فاس-مكناس الجوفية التي تسجل عجزا سنويا يقدر ب 100 مليون متر مكعب، وذلك باعتماد نظام ري يساهم في توفير المياه مع الاقتصاد في الطاقة وتثمين المتر المكعب المائي الفلاحي عبر زيادة المساحات المزروعة من المنتجات ذات قيمة مضافة

عالية. كما سيمكن المشروع من مكافحة الفقر بالرفع من الدخل الفردي للفلاحين من خلال تنويع الإنتاج والرفع من مردودية الزراعات وتثمين الإنتاج.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- أنفاق الإمداد على طول5 كلم؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري؛
- منشآت التصفية والضخ وأحواض التنظيم؛
- شبكة الصرف والنقل؛
- الدراسات والدعم التقني.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020، كما يلي:

- انهاء انجاز اشغال الشطر الأول من قناة المد؛
- مواصلة انجاز اشغال الشطر الثاني من قناة المد؛
- بدء انجاز تهيئة شبكة الري على مساحة 10000 هكتار.

- **مشروع 12 : مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة**

- **مشروع 13 : II المشروع القروي المتوسطي**

- **مشروع 14 : مشروع التجهيز الهدروفلاحي لمنطقة أجراس**

سيمكن مشروع التجهيز الهيدروفلاحي لمنطقة أجراس على مساحة 1500 هكتار بإقليم تطوان، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد مارتيل. وسيستفيد من المشروع أكثر من 700 فلاح، حيث سيمكن من تنويع وتكثيف انتاج الأشجار المثمرة وخلق قيمة فلاحية مضافة تقدر ب 35 مليون درهم سنويا، وخلق 200000 يوم عمل أتناء الأشغال، و84000 يوم عمل سنويا أتناء فترة الاستغلال.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع الى انشاء:

- قناة الربط مع السد؛
- قنوات الإمداد على طول 5 كلم؛
- بناء محطة لتصفية مياه الري؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري على طول حوالي 53 كلم؛
- شبكة الصرف والنقل؛
- الدراسات والدعم التقني؛

- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020 في انهاء انجاز اشغال مآخذ مياه السقي.

- **مشروع 15 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي لمنطقة دار عقوبة**
- **مشروع 16 : إتمام المشاريع**
- **مشروع 17 : مشروع كيكو**
- **مشروع 18 : مشاريع الاستثمار في المناطق البورية**
- **مشروع 19 : مشروع التنمية القروية بالأطلس المتوسط الشرقي**
- **مشروع 20 : برنامج التنمية القروية المندمجة وتدبير الموارد الطبيعية(برنامج التعاون الأوروبي المغربي ميدا**
- **مشروع 21 : مشروع سبو المتوسط - الشطر الثاني**

سيمكن مشروع سبو المتوسط - الشطر الثاني على مساحة 4600 هكتار بإقليمي مولاي يعقوب وتاونات، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد ادريس الأول. وسيستفيد من المشروع أكثر من 23000 شخص، حيث سيمكن من تحسين إنتاجية المزروعات المسقية، وتأمين وتثمين المنتوج الفلاحي، وتحسين دخل ومستوى عيش المستفيدين، بالإضافة الى توفير فرص شغل إضافية للساكنة المحلية.
يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- انشاء مآخذ على سد إدريس الأول وقناة الربط على طول 45 كلم؛
- بناء وتجهيز 24 محطة للضخ؛
- تهيئة شبكة الري على 247 كلم؛
- انجاز مسالك طرقية على طول 269 كلم.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة لسنة 2020 في مواصلة وانهاء انجاز اشغال القطاع (IV –فاس) على مساحة 1600 هكتار والتي تخص شبكة الري والمسالك وصرف مياه السقي ومحطات الضخ والربط بالكهرباء.

- **مشروع 22 : مشروع ساهلة**
- **مشروع 23 : مشروع بوهودى**

سيمكن مشروع بوهودى على مساحة 2000 هكتار بإقليم تاونات، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد بوهودى. وسيستفيد من المشروع أكثر من 1400 فلاح، حيث سيمكن من تحسين إنتاجية المزروعات المسقية، وخلق قيمة فلاحية مضافة تقدر ب 60 مليون درهم سنويا، وبالتالي تحسين دخل ومستوى عيش الفلاحين، بالإضافة الى إنشاء وتعزيز القدرات التنظيمية والهيكلية لمستخدمي المياه الزراعية (AUEA) من أجل الإنتاج والتسويق.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- انشاء قناة الربط مع السد؛
- انشاء قنوات الإمداد على طول 12 كلم؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري على طول حوالي 90 كلم؛
- شبكة الصرف والمسالك؛
- الدراسات والدعم التقني؛
- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة لسنة 2020 في انهاء انجاز اشغال مآخذ مياه السقي.

- **مشروع 24 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بجرادة**
- **مشروع 25 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للجريفية**
- **مشروع 26 : دعم المهام**
- **مشروع 27 : مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري أزمور بير جديد**

مكونات المشروع

- محطة الضخ؛
- خزان الضبط؛
- قناة الربط؛
- شبكة الري.

أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020

- الانتهاء من الأشغال وبداية استغلال مشروع الري من أجل الحفاظ على المنطقة الساحلية لأزمور البئر الجديد على مساحة 200 3 هكتار.

- **مشروع 28 : مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري شتوكة**

مكونات المشروع

- محطة تحلية مياه البحر؛
- خزان الضبط؛
- محطة ضخ مياه الري؛
- قناة الربط؛
- شبكة الري.

أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020

- متابعة الاكتتاب بمشروع التدبير المفوض لخدمة الري لتحلية مياه البحر بمنطقة شتوكة وعملية نزع الملكية وكذا الأشغال؛
- متابعة انجاز المساعدة التقنية لتتبع تنفيذ مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأجل إنشاء وحدة تحلية مياه البحر وشبكة الري بمنطقة شتوكة.

- **مشروع 29 : مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري الداخلة**

مكونات المشروع

- حقل إنتاج الطاقة الريحية؛
- محطة تحلية مياه البحر؛
- خزان الضبط؛
- محطةضخ مياه الري؛
- شبكة الري.

أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020

- انطلاق اشغال البناء لمشروع التدبير المفوض لخدمة الري بتحلية مياه البحر في منطقة الداخلة (5000 هكتار)؛
- إطلاق المساعدة التقنية لتتبع تنفيذ مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأجل إنشاء وحدة تحلية مياه البحر وشبكة الري بمنطقة الداخلة.

- **مشروع 30 : برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري**

- **مشروع 31 : مشروع ولجة السلطان**

سيمكن مشروع ولجة السلطان على مساحة 1800 هكتار بإقليم الخميسات، من تثمين الموارد المائية انطلاقا من سد ولجة السلطان. وسيمكن هذا المشروع من تحسين إنتاجية المزروعات المسقية، والرفع من القيمة الفلاحية المضافة ب 33 مليون درهم سنويا، وبالتالي تحسين دخل ومستوى عيش الفلاحين، بالإضافة الى إنشاء وتعزيز القدرات التنظيمية والهيكلية لمستخدمي المياه الزراعية (AUEA) من أجل الإنتاج والتسويق.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- انشاء المنشآت الرئيسية (مأخذ مائي على واد بهت ومحطة الضخ وخزان)؛
- انشاء شبكة توزيع المياه مع مآخذ المياه؛
- انشاء شبكة صرف مياه الأمطار والمياه الفائضة عن السقي؛
- انشاء شبكة مسالك التجهيز الداخلي للضيعات.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة لسنة 2020 في انطلاق انجاز اشغال المنشآت الرئيسية.

- **مشروع 32 : دعم البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري**

يشمل برنامج سنة :2020

- مواصلة أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة 38.750 هكتار؛
- إنهاء أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة 19.000 هكتار؛
- انطلاق أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة 13.400 هكتار.

ستغطي أشغال هذا البرنامج عند نهاية 2020 مساحة تقدر ب 138.850 هكتار أي ما يمثل 63% من المساحة المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري.

فيما يخص مشاريع التحويل الفردي إلى الري الموضعي، تم تجهيز حوالي 425 ألف هكتار خلال الفترة 2019-2008 ويرتقب أن تبلغ المساحة بمتم سنة 2020 حوالي 475 ألف هكتار لتصل المساحة الإجمالية بالري الموضعي إلى635 ألف هكتار على الصعيد الوطني.

- **مشروع 33 : برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري**

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري إلى جذب اهتمام الفاعلين الخواص للاستثمار وإدارة البنيات التحتية للري العمومية في إطار عقود التدبير المفوض/امتياز. وتهدف إلى تدفق التمويلات الخاصة لتنفيذ وتدبير مشاريع الري العمومية والرفع من مهنية خدمة الماء. تهم الشراكة بين

القطاعين العام والخاص مشاريع توسيع مناطق الري ومشاريع المحافظة على الري الخاص في المناطق ذات الإمكانيات العالية للإنتاج الزراعي.

ونظرا لأهمية مشاريع هذه الشراكة، من المتوقع أن تسجل سنة 2020 العمليات التالية:

- مواصلة تتبع التدبير المفوض لمشروع الكردان وتنظيم الاجتماع السنوي للجنة تتبع وتسيير المشروع؛
- إطلاق دراسة جدوى الشراكة لري 30.000 هكتار بسهل الغرب.

▪ مشروع 34 : توسيع المناطق السقوية

يرمي هذا البرنامج إلى إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

وسيمكن هذا البرنامج من:

- تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود للري؛
- تحسين توزيع مياه الري؛
- تقوية وتعزيز الإنتاج الزراعي؛
- زيادة دخل الفلاحين.

ويشمل البرنامج ما يلي:

- الإعداد الهيدروفلاحي على مساحة 250 85 هكتار على مستوى دوائر السقي الكبرى؛
- الإعداد الهيدروفلاحي على مساحة 750 74 هكتار على مستوى دوائر السقي الصغير والمتوسط؛

تبلغ المساحة الاجمالية التي سيتم تجهيزها حوالي 000 160 هكتار موزعة على 7 جهات.

يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمار حوالي 21,5 مليار درهم، ويمكن تلخيص مجمل المنجزات في إطار هذا البرنامج على الشكل التالي:

- إنهاء الدراسات المرتبطة ببرنامج توسيع الري؛
- مواصلة الأشغال على مساحة 42600 هكتار؛
- بدء الأشغال على مساحة 5000 هكتار؛

- إنهاء الأشغال على مساحة 34780 هكتار أي ما يعادل 22% من الهدف الإجمالي للبرنامج.

وتندرج أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020 كما يلي:

- مواصلة انجاز مشروعي سايس(30000 هكتار)، مشروع سبو المتوسط الشطر الثاني (1500 هكتار) مشروع قدوسة (5000 هكتار) و مشروع دار الخروفة (11000 هكتار) ؛
- اطلاق مشروعي المنطقة العليا قطاعي(ق22 و23) على مساحة 2 400 هكتار و مشروع ولجة السلطان على مساحة 1 800 هكتار.

- **مشروع 35 : التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية**

تهدف التدخلات في هذا المجال إلى تنمية المجال الفلاحي وحماية التربة الصالحة للزراعة وكذلك التدبير المستدام للموارد الطبيعية وفي هذا الصدد يمكن تلخيص أهم التدخلات في سنة 2020 كما يلي:

- مواصلة إنجاز برنامج العمل الخاص بحماية الأراضي الفلاحية المستنبط من الدراسات المنجزة حول آثار التعمير على الأراضي الفلاحية بمناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمراكز القروية والحضرية وذلك عبر مواصلة إنجاز الخرائط الفلاحية لجهتي فاس-مكناس ومراكش-آسفي وانطلاق الدراسات المتعلقة بهذه الخرائط بكل من جهة خنيفرة-بني ملال، الدار البيضاء-سطات، سوس-ماسة والرباط-سلا-القنيطرة ؛
- مواصلة إنجاز برنامج العمل المندرج في إطار المخطط المديري لحصاد مياه الأمطار الذي يكتسي أهمية قصوى ويستوجب عناية خاصة. ويهم هذا البرنامج إحياء الطرق القديمة التي ثبتت فعاليتها مع تشجيع إدخال التقنيات الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التربة والمناخ بالجهات المعنية؛
- مواصلة مشاريع الضم الهادفة إلى تجميع القطع الفلاحية وتصفية العقار ،عبر التحفيظ المجاني، على مساحة 500 58 هكتار ؛
- مواصلة برنامج الطرق القروية لتسهيل نقل وتصريف الإنتاج الفلاحي؛
- مواصلة أشغال تهيئة الأراضي الفلاحية خاصة الأراضي المجاورة لضفاف الأنهار من أجل حمايتها وتثمينها على مساحة 500 هكتار.

- **مشروع 36 : تهيئة وتحسين المراعي**

فيما يخص إعداد المجال الرعوي، ستعرف سنة 2020 مواصلة تنزيل مضامين القانون الرعوي الجديد رقم 113-13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وذلك من أجل ضمان التدبير المستدام للمجالات الرعوية المهيئة وكذلك القيام بالتدخلات المتعلقة بتهيئة هذه المجالات.

كما ستعرف هذه السنة أيضا، مواصلة إنجاز تدخلات التهيئة الرعوية والمتمثلة أساسا في تحسين إنتاجية المراعي من خلال إنشاء محميات رعوية وإنجاز عمليات إغناء المراعي وغرس الشجيرات العلفية على مساحات شاسعة، مما سيساهم في الحد من النزاعات الناجمة عن استغلال الموارد الرعوية أو الترحال وتقوية قدرات الكسابة في مجابهة الآثار الناجمة عن ضعف أو تأخر التساقطات المطرية والتي تتميز بها غالب هذه المناطق الرعوية. كما ستساهم هذه التدخلات في تقوية قدرات هذه المجالات الرعوية المهيئة في تجددها وتحسين انتاجيتها من الوحدات العلفية لا سيما خلال السنوات العجاف. وينضاف الى التدخلات السالفة الذكر، تقوية شبكة توريد الماشية وتقوية الشبكة الطرقية من خلال فتح مسالك رعوية من شأنها تسهيل الولوج الى بعض المناطق الرعوية المنتجة والغير المثمنة لغياب الموارد المائية الضرورية لتوريد القطعان.

وتهدف المشاريع والتدخلات الرامية إلى تثمين وتدبير الموارد الرعوية إلى:

- خلق محميات رعوية وغرس الشجيرات العلفية؛
- تهيئة التربة واغنائها من خلال زرع البذور الرعوية؛
- خلق وتجهيز نقط الماء لتوريد الماشية مع الحرص على توزيعها بشكل يمكن من الاستغلال العقلاني للموارد الرعوية وتوزيع متوازن للقطعان؛
- تهيئة المسالك الرعوية من أجل تسهيل الولوج إلى المجالات الرعوية الغير مثمنة وفك العزلة على الساكنة المحلية؛
- تنظيم وتكوين مربي الماشية في إطار تنظيمات مهنية قصد تقوية قدراتهم الانتاجية والتنظيمية من أجل لعب الدور المنوط بهم في التدبير المستدام للموارد الرعوية؛
- برمجة الأنشطة المتعلقة بتثمين مختلف المنتجات المرتبطة بالمراعي؛
- مواصلة التدخلات المتعلقة بتحسين ولوج الساكنة المحلية للخدمات التعليمية والصحية الأساسية؛
- مواصلة انجاز بعض التدخلات المبرمجة في إطار الشطر الثاني من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بكل من جهة الشرق ودرعة تافيلالت والعيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020 كما يلي:

- خلق واستصلاح محميات رعوية على مساحة 14.000 هكتار؛
- غرس الشجيرات العلفية على مساحة 1.000 هكتار؛
- تهيئة 5 كلم من المسالك الرعوية من أجل تسهيل الولوج إلى المجالات الرعوية الغير مثمنة وفك العزلة على الساكنة المحلية؛

- خلق وتجهيز 35 نقطة ماء لتوريد الماشية واقتناء 300 صهريج بلاستيكي وشاحنتين صهريجيتين؛
- تنظيم وتكوين مربي الماشية في إطار تنظيمات مهنية قصد تقوية قدراتهم الانتاجية والتنظيمية من أجل لعب الدور المنوط بهم في التدبير المستدام للموارد الرعوية.

- **مشروع 37 : استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط**

يتعلق الأمر بمشاريع إعادة تهيئة وحماية دوائر السقي الصغير والمتوسط، يتم من خلالها إعادة تهيئة المنشآت وقنوات الري المحددة.

- يمكن تلخيص أهم أهداف هذه المشاريع فيما يلي:
- تحسين مردودية توزيع مياه الري؛
- تحسين دخل الفلاحين الصغار؛
- تحسين إنتاجية المزروعات؛
- تقوية قدرات جمعيات مستعملي مياه السقي في مجالات تدبير وصيانة شبكات الري.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2020 كما يلي:

- انجاز الاشغال الهيدروفلاحية للأحواض السقوية تدارت و زوبزيت بإقليم كرسيف؛
- مواصلة وانهاء مكونات مشروع "PMH III" الممول من طرف "KFW"؛
- انهاء الاشغال لمشروع الجريفية و الذي يتمحور ضمن برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية؛
- مواصلة الاشغال لمشروع جرادة؛
- انجاز الاشغال الهيدروفلاحية موضوع اتفاقية "برنامج دعم وتنمية سلاسل الإنتاج بجهة فاس – مكناس؛
- انجاز اشغال استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط الموزعة على الصعيد الوطني.

- **مشروع 38 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**

- **مشروع 39 : تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي**

- **مشروع 40 : تتبع ومراقبة مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية**

- مشروع 41 : تهيئة المجال الفلاحي
- مشروع 42 : مشروع تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبليةلإقليم الحوز
- مشروع 43 : تنمية الفلاحة التضامنية

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	2 000 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تسعى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلى تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الفلاحي بمنطقة نفوذها في إطار برنامج الري وإعداد المجال الفلاحي عبر المحاور التالية: - دراسة وإنجاز المشاريع المتعلقة بالتهيئة الهيدروفلاحية والعقارية؛ - تدبير الموارد المائية المستعملة في الفلاحة داخل منطقة نفوذه؛ - تسيير التجهيزات الهيدروفلاحية وضمان خدمة ماء السقي لفائدة الفلاحين.
الأنشطة	- مواصلة تحسين توزيع مياه الري وصيانة التجهيزات الهيدروفلاحية ؛ - تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود عن طريق توسيع المساحات المسقية بسافلة السدود؛ - مواصلة أشغال عصرنة شبكة الري (بالتنقيط)؛ - مواصلة أنشطة دعم الفلاحين.

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : السجل الفلاحي**

- توسيع وإتمام المكون الإحصائي للسجل الوطني الفلاحي، في جهة طنجة تطوان الحسيمة والجهة الشرقية، والمتعلق بالعينة الرئيسية للأبحاث حول استعمال الأراضي، الماشية وكذا المحصول الموضوعي على صعيد الجماعات وذلك انطلاقا من قاعدة الاستقصاء المحصلة من الإحصاء العام للفلاحة؛
- التحقق من نتائج المكون الإحصائي للسجل الوطني الفلاحي.

- **مشروع 2 : بحوث احصائية**

تعتزم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تتبع القطاع الفلاحي عبر العمليات التالية:

انجاز البرنامج السنوي للاستقصاء، والذي يضم:

- البحث الخاص باستعمال الأراضي من أجل تقدير مساحات الزراعات؛
- البحث الخاص بالماشية من أجل تقدير أعداد الماشية؛
- البحث الخاص بالمحصول الموضوعي للحبوب، القطاني والزيتيات لفائدة التأمين الفلاحي؛
- البحث الخاص بالأسعار المدفوعة للمنتجين من أجل جمع الأسعار المحصلة من طرف الفلاحين ;
- البحث الخاص بتتبع أسعار المنتوجات الفلاحية في أسواق الجملة، التقسيط وكذا الأسواق الأسبوعية؛
- التتبع الفلاحي ولأحوال الطقس للموسم الفلاحي،
- وضع النظام الوطني لتتبع تكاليف الإنتاج واقتصاد الاستغلالية الفلاحية؛
- التحقق من المنهجية العامة لحساب تكاليف إنتاج المنتوجات الفلاحية عبر إنجاز أبحاث تجريبية؛
- إنهاء المنهجيات الخاصة لحساب تكليف إنتاج المنتوجات الفلاحية المعتمدة؛
- وضع النظام المعلوماتي لجمع ومعالجة المعلومات.

- **مشروع 3 : عمليات مختلفة**

- **مشروع 4 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**

- **مشروع 5 : دعم المهام**

يقدر مبلغ هذا المشروع بالنسبة لنطاق تدخل مديرية الشؤون الإدارية والقانونية لسنة 2020 ب 123,82 مليون درهم وهو مبلغ ينقص ب16% عن مبلغ سنة 2019 (147,34 مليون درهم).

ستعمل مديرية الشؤون الإدارية والقانونية بهذا المبلغ قدر الإمكان على دعم مهام المصالح المركزية والخارجية لقطاع الفلاحة.

وتعتبر أهم المصاريف التي ستعرف ارتفاعا مهما سنة 2020 كما يلي:

- مصاريف الحراسة والنظافة التي ستكبر ب4,5 مليون درهم نظرا لارتفاع الحد الأدنى من الأجور و زيادة أعداد عمال الحراسة تطبيقا لقانون الشغل،

- مصاريف الأرشيف التي برمجت لأول مرة (2 مليون درهم) كبداية تنفيذ على الصعيد المركزي للورش المهم التي أطلقته وتتبعه مؤسسة أرشيف المغرب.

- **مشروع 6 : عمليات عقارية والتجهيز**

يمكن تلخيص هذا المشروع في العمليات التالية:

- إنهاء أشغال بناء المقر الإداري للمديرية الإقليمية للفلاحة لسيدي إفني،

- متابعة بناء المركب الإداري لجهة كلميم واد نون ومقر جمعية الأعمال الاجتماعية بالرباط،

- إنهاء بناء المساكن الوظيفية لمسؤولي المديريات الإقليمية للفلاحة لسيدي إفني وميدلت ووزان،

- متابعة المجهودات المبذولة سنويا لتهيئة وإصلاح المقرات والمساكن الإدارية مع التحمل التدريجي للمشاريع التي ستنبثق عن المخطط المديري للعقار والتهيئة لكافة البنايات والمساكن الإدارية التابعة للقطاع الفلاحي،

-متابعة المجهودات المبذولة سنويا لتجهيز المصالح الإدارية بالوسائل اللوجستيكية الضرورية الخاصة بالنقل والاتصالات والعتاد.

- **مشروع 7 : نظم الإعلام والتنظيم**

تتكون خطة عمل مديرية نظم المعلوميات لسنة 2020 ، أساسا من المشاريع التالية:

المشروع 1: وضع نظام معلوماتي للتدبير الالكتروني للوثائق:

يروم هذا المشروع وضع نظام معلوماتي لإدارة الوثائق الإلكترونية لمختلف مصالح القطاع والتي ستحسن من تدبير الوثائق وتبسيطها من خلال تكنولوجيا حديثة على مستوى القطاع.

المشروع 2: إعادة تصميم منظومة الإعانات والتحفيزات (SABA):

على ضوء عملية التدقيق التي اجريت في عام 2015 والتي أظهرت التحسينات التي يجب إدخالها على منظومة الإعانات والتحفيزات في إطار صندوق التنمية الفلاحية، فان مديرية نظم المعلومات ستقوم بالتنسيق مع الفاعلين المهنيين والمصالح غير الممركزة بإعادة تصميم هذه المنظومة.

المشروع 3: دراسة لإعداد مخطط من أجل التحول الرقمي لنظام المعلومات الخاص بقطاع الفلاحة:

يهدف هذا المشروع إلى وضع مخطط من أجل التحول الرقمي لنظام المعلومات الخاص بقطاع الفلاحة تزويد القطاع الفلاحي بمخطط للتحول الرقمي لنظم المعلوميات للفترة 2019-2022 تحدد على ضوئه استراتيجية القطاع فيما يخص نظم المعلومات.

المشروع 4: تحيين المساطر الداخلية لقطاع الفلاحة:

يندرج هذا المشروع في خانة الأهداف الرامية الى جرد المساطر المعمول بها في الوزارة، لإعادة تحيين وتحديث دليل المساطر الخاص بقطاع الفلاحة.

المشروع 5: التدقيق التنظيمي لهياكل قطاع الفلاحة:

يرمي هذا المشروع إلى إطلاق مهمة التدقيق التنظيمي حول التنظيم الهيكلي الحالي للوزارة ومدى قدرته على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر. يشمل هذا التدقيق كل من المصالح المركزية وكذا المصالح اللاممركزة.

المشروع 6: تدبير وتجديد الاجهزة والأنظمة المعلوماتية:

لأداء المهام المنوطة بها تجاه المصالح الاخرى، تقوم مديرية نظم المعلومات بإدارة الاجهزة والأنظمة المعلوماتية، على الصعيدين المركزي والجهوي بشكل مستمر.

المشروع 7: حل تشفير البيانات:

الهدف من هذا المشروع هو إنشاء نظام تشفير لضمان أمن التبادل الإلكتروني و / أو تخزين البيانات وضمان الامتثال للقانون رقم 09-08 المتعلق بحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية، وكذلك القانون رقم 53-05 بشأن التبادل الإلكتروني للبيانات القانونية.

المشروع 8: تحسين صبيب شبكة IP VPN MPLS:

يهدف هذا المشروع إلى تحسين صبيب شبكة IP VPN MPLS لتمكين نقل الفيديو، والبريد الإلكتروني....

المشروع 9: اقتناء أجهزة سمعية بصرية:

يهدف هذا المشروع إلى اقتناء نظام جديد لعقد مؤتمرات واجتماعات عبر الفيديو (Visioconférence).

المشروع 10: ايصال المديريات الجهوية والاقليمية بالشبكة المعلوماتية:

يهدف المشروع إلى تزويد المصالح الخارجية للفلاحة في المناطق البعيدة (المديريات الجهوية والاقليمية) ببنية تحتية خاصة بالشبكة المعلوماتية، تتوافق مع المواصفات الدولية والمعايير الصناعية، تلبى فيها متطلبات المرونة وسهولة الاستغلال.

المشروع11: تقوية أنظمة الأمن المعلوماتي:

يتمحور هذا المشروع حول توفير آليات جديدة للأمن المعلوماتي عن طريق توفير الآليات التالية:

- إعداد نظام لتصفية المواقع الضارة؛
- إعداد نظام أساسي لإدارة التصحيحات؛
- تطبيق نظام إدارة الأجهزة المحمولة؛
- تطبيق نظام لحماية النظام الأساسي للمنظومة الافتراضية بالقطاع.

المشروع 12: اقتناء وتركيب معدات تقنية:

مركز البيانات هو موقع مادي يتم فيه تجميع الأجهزة التي تشكل نظام معلومات المؤسسة (أجهزة الكمبيوتر الرئيسية، وخزانات التخزين، ومعدات الشبكة والاتصالات، وما إلى ذلك...)، لتشغيله الجيد تأثير كبير على توافر نظام المعلومات بأكمله.

وفي هذا السياق، ومن أجل ضمان نظام معلوماتي للقطاع، تعتزم مديرية نظم المعلوميات الرفع من أداء مركز البيانات حتى يتماشى مع القواعد الفنية والمعايير الجاري بها العمل.

- **مشروع 8 : تنمية الموارد البشرية**

تشكل مهمة الموارد البشرية عنصرا محوريا في مواكبة تنزيل وتفعيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر.

في هذا الإطار، فإن أهم العمليات المزمع إنجازها ترتكز على:

- برمجة وإنجاز دورات التكوين المستمر التي تتماشى مع المخطط المديري للتكوين المستمر؛
- متابعة تحسين وتثمين قدرات الوزارة على مستوى البرامج المعلوماتية للموارد البشرية بهدف الارتقاء بجودة تدبير الملفات الإدارية للموظفين وتحسين استقبال المرتفقين بدعم وتقوية سياسة القرب في التدبير؛
- متابعة المساهمة في تنمية ودعم العمل الاجتماعي وتقوية العلاقات مع الفرقاء الاجتماعيين، مع العمل على استغلال نتائج المقياس الاجتماعي والذي تمت بلورته من طرف الوزارة.

- مشروع 9 : دراسات استراتيجية وإحصائية

الدراسات الاستراتيجية المقرر إطلاقها في سنة 2020 هي:

- تنفيذ دراسة لتحديد استراتيجية لتنمية السلسلة البيولوجية في المغرب؛
- وضع خارطة طريق استراتيجية للتحول الرقمي؛
- دراسة حول تحليل الشغل بالنسبة للشباب في العالم القروي؛
- دراسة لتحديد لوحة القيادة للتتبع والتقييم لتنفيذ المخططات الجهوية الفلاحية؛
- المساعدة التقنية لإنشاء مكتب إدارة مشاريع لاستراتيجية الفلاحية الجديدة.